نظام التعليم ومتطلبات العمالة في المملكة العربية السعودية

د. عمر الفاروق سيد رجب *

يعكس التطور الاقتصادي العام من شتى الجوانب ، والنمو السكاني العام باتجاهاته وتفصيلاته ، ما يمكن ان يطرأ على قوة العمل في مجتمع ما من تغيرات كمية ، ويبقى نظام التعليم وفلسفته العامة بمثابة المؤشر عن الكيفية التي تتم بها هذه التغيرات في بنية هذا المجتمع ، وعن مدى تعمقها في شخصيته ، وعن درجة اتساقها مع المرحلة الحضارية التي يجتازها ، فضلا عن قدرتها على تلبية متطلباتها وضروراتها ، وتشير الشواهد في المملكة العربية السعودية ــ قبل البترول ، الى انقسام قوة العمل بها ــ آنذاك ــ الى اطارات واسعة دون تخصصات واضحة ، تابعة للانشطة الاقتصادية الرئيسية بها .. الرعي والزراعة والتجارة، وبافتراض بساطة الاداء في هذه الانشطة عامة ــ ضمن الاطار الحضاري السائد حينئذ ــ فالمرجح ان سن الدخول الى هذه الانشطة في مستوياتها البسيطة يكون مبكرا ، وذلك بالنظر الى عدم احتياجها الى تدريب طويل ، فضلا عن قدرة الجميع على القيام به ذكورا واناثا في اي عمر ، او بالمساهمة في ناحية من نواحيه على الاقل ، وفي مثل هذا الاقتصاد المعيشي الضئيل الفائض ، تقل نسبة المتفرغين لاعمال أخرى غير متصلة بالعملية الانتاجية مباشرة (.. كالتعليم مثلا) ، ومن ثم فالغالب في مثل هذه المجتمعات ان تكون نسبة قوة العمل الى جملة السكان عالية ، وذلك بالقياس الى غيرها من المجتمعات الاكثر تقدما ، خاصة وان سن الخروج من قوة العمل أيضا مفتوحا، أي لا يلزم خروج شخص ما من قوة العمل الرعوية والزراعية في سن معينة ، والاغلب ان لا يحدث ذلك الا بالمرض المستعصي او بالوفاة ، حيث يعجز الاقتصاد المعيشي Subsistencs Economy عن اعالة من لا يعمل ، حتى وان بدا عملا تكافليا ، الا انه يعمل او يشارك وحسب . (م. ٥ ص ٧) .

غير ان الصورة قد تغيرت بدرجات متفاوتة بين عناصرها بعد البترول ، فقد

* استاذ الجغرافيا بكلية الآداب ــ جامعة عين شمس ــ القاهرة .

تداعت او تطورت الاطارات الاقتصادية الرئيسية القديمة ، وحلت محلهـا او تطورت عنها اوعية اقتصادية جديدة متنامية بمعدلات عالية ، واتجهت قوة العمل بها نحو هذه الجديدة تحت جاذبية عوامل شتى ، اهمها اغراءات الاجور العالية ثم الرغبة في حياة المدن التي استوعبت هذه الاوعية الاقتصادية الجديدة قبـل غيرها ، واقترنت هذه التغيرات الاقتصادية بأخرى اجتماعية وثقافية تداعت عنها ، من اهمها اتجاه نسبة متزايدة من فئات السن الدنيا (اقل من ١٥ سنة) نحو التعليم ، مع التوسع المطرد في انشاء عشرات من المدارس الابتدائية ، كمـا استطاعت نسبة متزايدة اخرى من اتمام تعليمها الى مراحل اعلى ، قد تمتد الى سنوات متأخرة من مرحلة الشباب (٢٠ ــ ٣٠ سنة) ويعبر ذلك ــ ضمن ما يعبر عنه ــ من التغيرات الاقتصادية السابق تحديدها ، وعن ارتفاع مستوى الطموح Level of aspiration لدى أفراد المجتمع ، وعن نمو قدرة المجتمع على اعالة نسبة من افراده حتى سن متأخرة ، وذلك نتيجة لتزايد قدرته المالية وتراكم مدخراته ، وفي نفس الوقت .. اصبح هناك سن محددة للخروج من قوة العمل .. الحكومية على وجه التحديد ، اما بالتقاعد الاختياري او القانوني ، ويعني ذلك تناقص قوة العمل الى جملة السكان ، خاصة في المراكز الحضرية القديمة او الحديثة ، او بمعنى أخص في القطاعات الاقتصادية الحديثة ، سواء ما يتصل منها بالانتـاج او بالخدمات ، ويعني ذلك أيضا ــ ضمن ما يعنيه ــ ارتقاء قوة العمل كيفـا بدرجات ، حسب درجة تأثرها بعوامل التغير ، ويتضمن هذا الارتقاء الكيفي لقوة العمل تنوعها وزيادة درجة التخصص والتمايز بين اقسامها ، وزيادة الطلب على التخصصات الدقيقة في مجالات اقتصادية عديدة ، وعند هذه النقطة على منحنى التغيرات الاقتصادية ومتطلباتها من العمالة ، يبرر دور النظام التعليمي وفلسفته العامة في المساهمة فيها ودفعها بمعدلات تتسم بكونها اسرع فحسب ، بل وأيضا باتساقها مع الضرورات الاقتصادية في هذه المرحلة وما يتلوها ، ومع البنيـة الاجتماعية المعقدة ومتطلباتها (م٤٠ ص ٩٢) .

ولتوضيح جوانب هذه المتغيرات ، ربما تجدر الاشارة ــ بشيء مـن التفصيل ــ الى اهمها : كما تتجلى في التغيرات الاقتصادية في المملكة **أولا** ، ثم في **تغيرات قوة العمل الراهنة واحتمالاتها ثانيا ، ثم في نظام التعليم الحالي واتجاهاته في الحاضر والمستقبل ثالثا .**

اولا : التغيرات الاقتصادية الاساسية في المملكة

ان مرحلة التحول الاقتصادي الراهنة في المملكة ، ما تزال قائمة مندفعة في اتجاهات شتى ، ورغم أن هناك مجموعة من التغيرات الاساسية قد حدثت ، الا ان نتائجها لم تكتمل بعد ، او هي لم تنضج بعد ، او هي لم تتضح بعد ، وهـي تغيرات تمر الآن بذروة مرحلة انتقالية معقدة ، لها مستوياتها الظاهرة والمستترة ،

قد تشابكت اتجاهاتها وتعددت ابعادها ، ويتم تمويلها بحجم انفاق ضخم ، ينفق في مجالات اساسية واخرى تفصيلية يصعب حصرها ، وتترابط مؤشراتها مع الجوانب المادية من حياة هذا المجتمع ، ومع جوانبه غير المادية ايضا ، وهي ترتكز بصفة اساسية على مورد اقتصادي — مهما بدا ضخما — فهو يدخل في عداد الموارد الاقتصادية غير الدائمة ، وقد اتضحت خلال هذه المرحلة تماما درجة الاحتياج لقوة عمل بكم كبير ومن نوعية خاصة ، وذلك تلبية لهذه التغيرات ، مما أدى الى تغيرات مماثلة في سوق العمل بها ، لاسباب يتصل بعضها بالجهود التي بذلت وتبذل في اتجاه تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في شتى مجالاتها، ويرتبط بعضها الآخر بمتطلبات التحول من اقتصاديات الزراعة المعيشية وشبه المعيشية الى زراعة المحاصيل التجارية والصناعية ، ومن الصناعات اليدوية التقليدية الى الصناعات العلمية والمتخصصة ، ومن الرعي المترحل الى الرعي المختلط باقتصاديات الزراعة والمتكامل معها ، حيث تتطلب كل هذه التحولات ، عناصر من الايدي العاملة ذات مستوى تدريب خاص وخبرة عالية في مجالاتها ، وتنطبق الحالة بالنسبة للتنمية الاجتماعية في المجالات التعليمية والصحية والثقافية وتحسين خدمات المرافق ، الى غير ذلك من عناصر التنمية الاجتماعية ، وبناء على ذلك ، فقد تزايدت الحاجة الملحة الى مثل هذه العناصر من قوة العمل ، لتطوير القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، فضلا عن الحاجة المصاحبة لجهاز اداري على درجة كبيرة من الكفاءة ، ليس فقط لانجاز اهداف التنمية ، بل ايضا لاجتياز مرحلة التحول هذه ، بكل ما يكتنف مراحل التحول عادة من مشكلات (م ٤٣ ص ١٥٥) .

وتشير الدراسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية للمملكة (م ٢٢ ص ٧٥) الى ان اقتصادها يحتاج بصفة اساسية الى تنويع مصادر الثروة ، وذلك من خلال قواعد الصناعة (البتروكيماوية بشكل خاص) ، والزراعة (المشروعات الزراعية الكبيرة) ، والرعي (تنمية المراعي والموارد الحيوانية) ، والتعدين (استغلال الموارد غير البترولية) ، وان هذه التنمية يجب ان تتم من خلال المؤسسات الكبيرة (وليست الصغيرة السائدة) ، وشركات التسويق العلمية (وليس المبادرات الفردية البحتة) ، وبزيادة معدلات الاستثمار الانتاجي (وليس الاستهلاكي فقط) ، وان ذلك كله — وغيره — يجب ان تشمله خطة قومية عامة للتنمية الشاملة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية ، وقد ارتبطت خطط التنمية الشاملة التي وضعت للمملكة من سنة ١٩٧٥ (م ٢٢ ص ٣٢٠) مجموعة هامة من المؤشرات الاقتصادية كانت قد بدأت تعبر عن نفسها بصورة متزايدة منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ويمكن القول بانه لم يمض سوى أقل من عقدين من السنين بعدها ، حتى كانت قد اصبحت من الحقائق الاساسية في البنية العامة للدولة السعودية ، بحيث يمكن تحديدها فيما يلي (جدول ١)

(١) التراكم المطرد لرؤوس الاموال الناتجة عن البترول ، فبينما لم يكن جملة الدخل البترولي تتجاوز ٤ر١٠ مليون دولار (١٩٤٦) ، فانها قد قفزت الى ٨ر٣٤٠ مليون دولار (١٩٥٥) ، ثم الى ١ر٦٦٤ مليون دولار (١٩٦٥) ، فالى ١٢١٤ مليون دولارا (١٩٧٠) ، اما في سنة ١٩٧٥ فانها قد طفرت الى ٢٥٦٧٦ مليون دولارا ، وهي الان (١٩٨١) تقترب من دائرة ٣٥ الف مليون دولار ، كما تزايدت جملة الاستثمارات الاجنبية في المملكة من ٧٨٥ مليون دولار (١٩٧٠) الى ٢٠١٠٩ مليون دولار (١٩٧٤) ، **ومن شأن التراكم الرأسمالي بمثل هذه المعدلات ان يؤدي لتحولات عميقة تتراوح ما بين كونها ايجابية وسلبية ، ومن الناحية الاقتصادية** فانه يؤدي الى اختزال مراحل النمو الاقتصادي التي يستغرقها عادة التطور التدريجي ، ولقد مرت المملكة بعدة مراحل اقتصادية، تتفق مع مراحل هذا التراكم، فهي قد بدأت ببطء بين عامي ١٩٤٥ — ١٩٦٠ ، ممثلة لمرحلة التراكم الاولية وبناء الهيكل العام لميزانيتها واوجه انفاقها ، ثم دخلت مرحلة الانطلاق بين عامي ٦٠ — ١٩٧٠ ، عندما وصل التراكم حدا يسمح باستثمارات وتوظيفات انمائية واسعة النطاق ، ومنذ عام ١٩٧٠ بدأت مرحلة التخطيط مع تشعب الاستثمارات وتعقد الحركة الكلية لرأس المال، ووصول الدولة الى مرحلة القدرة على توجيه اقتصادها توجيها شاملا من أجل المستقبل ، وذلك في اطار تصوراتها المحددة لهذا المستقبل ، وقد قاد ذلك جملة وتفصيلا الى شدة الطلب على الأيدي العاملة بمستوياتها (٩) ، **وربما كان من أهم الأسباب التي أدت الى اتساع طاقة المملكة على استيعاب العمالة عامة ، وشدة احتياجها الى الفنية منها خاصة ، ان التغيرات الاقتصادية كانت بها جذرية وعميقة الأثر ، وانها كانت بحجم تمويلي يكفي لتحقيق ما يشبه الطفرة في الكيان العام للدولة** ، وقد تحقق بذلك شرط من أهم شروط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، وهو ما يعرف في لغة الاقتصاديين باسم التمويل « القوي المبدئي » ، أو « بالدفعة المالية الأولى القوية » ، وذلك من أجل تحقيق اهداف خطتي التنمية الأولى (٧٠ — ١٩٧٥) والثانية (٧٥—١٩٨٠)، والتحول باقتصاديات المملكة من الرعي والزراعة المعيشية الى اقتصاديات زراعية رعوية مختلطة ، وانشاء قاعدة صناعية تحقيقا لمبدأ تنويع اقتصاديات المملكة (خطة التنمية الثانية) ، وقد اقترن هذا التحول ببرنامج آخر مشابه له في اتساعه .. يتصل بالخدمات والمرافق وما شابه ، غير ان ذلك كله قد واجه مشكلة توافر العمالة اللازمة لتحقيقه ، وهي — أى العمالة المدربة اللازمة — تمثل بالضبط الشرط الأساسي الثاني لتحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية المرجوة (م ٤١ ص ١٤٧) .

(ب) أعتبرت « التنمية الصناعية » من أهم الأهداف الاستراتيجية التي وضعت لتنويع موارد الثروة الاقتصادية بها منذ عام ١٩٧٥ ، ورغم أن ما تحقق من هذا الهدف ، يعد حتى الآن محدودا بأى مقياس ، الا أنه قد عكس اتجاها

قائما حتى قبل اقرار الخطة الأولى للتنمية في العام ، ورغم أن هذا الاتجاه كان نحو الصناعات الاستهلاكية البسيطة في جملته ، الا أن اقترانه بالسياسة العامة للدولة قد دعمه وعمق مجراه ، حيث تقرر اتباع سياسة قوامها المساهمة المباشرة من الدولة في الصناعات الأساسية ، وبخاصة البتروكيماويات ، فقد أنشأت الدولة المؤسسة العامة للبترول والمعادن (بترومين) في ١٩٦٢ ، لتأسيس الصناعات البتروكيماوية ، كما انشأت مركز الأبحاث والتنمية الصناعية ، وصندوق التنمية الصناعية ، كما أصدرت بيان السياسة الصناعية لتشجيع الصناعات الوطنية (١٩٧٥) ، لحفز مبادرات الأفراد في هذا المجال ، ووضعت نظاما لحماية وتشجيع الصناعات الوطنية ، واتجهت الى انشاء مناطق صناعية في بعض المدن (جدة ، الرياض) ، والى تحديد منافسة السلع الأجنبية ، وقسمت الدولة الى مناطق صناعية تخطيطية (شكل ١) ، واعتمدت ميزانيات طائلة لتنمية الصناعة في **المنطقة «الشرقية»** باعتبارها منطقة التنمية الصناعية التي تعتمد على الهايدروكربون والبتروكيماويات ..، وصناعة الصلب والالمونيوم التي رصد لها نحو ٤٠ ألف مليون ريال بين ٧٥ — ١٩٨٠ (١١) ، واعتبار **المنطقة الغربية** قاعدة صناعية ثانية ، وذلك بنقل الهايدروكربون اليها بواسطة الأنابيب ، كما رصد نحو ١١ ألف مليون ريال لانشاء مصفاة للتصدير ومجمع للبتروكيماويات في « جدة » بين ١٩٧٥ — ١٩٨٠ (م ١٩ ص ٥٦) ، وبالنسبة **للمنطقة الوسطى** فان تنميتها تعتمد على الانعاش الصناعي لمدينة « الرياض » ، وتنمية الصناعات التي لا تحتاج الى كمية كبيرة من المياه ، وتقوم خطة التنمية الصناعية في **المنطقة الجنوبية** على الموارد الزراعية والحيوانية والمعدنية المتاحة بها ، وقد ادت هذه السياسة الى زيادة عدد المؤسسات الصناعية من ١٥٠ مؤسسة (١٩٦٤) الى ٤١١ مؤسسة بعد عشر سنوات (١٩٧٣) ، وهي قد تضاعفت تقريبا بين ١٩٧٥ — ١٩٨٠ (م ٢٥ ص ٨) ، كما زادت نسبة المستوردات من المواد الصناعية بنسبة ١٢٥٪ ، والمستوردات من السلع الراسمالية بنسبة ١٨٧٪ ، والصادرات من الزيت المكرر ١٨١٪ ، والقيمة المضافة للصناعات البترولية بنسبة ١٨٧٪ ، وذلك خلال الفترة بين ٦٤ — ١٩٧٥ ، وتمثل العناصر المذكورة مؤشرات النمو الصناعي الرئيسية .. حسب المسح الفني الاقتصادي الذي أجراه مركز الأبحاث والتنمية الصناعية في ١٩٧٦ (م ١٩ صفحات عديدة) .

والواقع أن أهم ما يواجه مثل هذه الخطة الشاملة الطموحة — كما تشير الى ذلك جميع تقارير التنمية عامة والتنمية الصناعية خاصة — هو النقص الشديد في الايدي العاملة من مستويات مهارية عالية ، والثابت انه مع ارتفاع المستوى النوعي للوحدات الصناعية .. فان الحاجة للأيدي العاملة الفنية والمتخصصة تصبح شديدة الالحاح ، وقد واجهت المملكة — سواء بالنسبة للمشروعات الصناعية العامة أو الخاصة — المشكلة باستقدام العمالة الصناعية الفنية من

الدول العربية المجاورة .. التي يمكن ان يتوافر بها مثل هذا المستوى المطلوب من العمالة .. ومن اوربا والولايات المتحدة ، ومن كوريا وتايوان والهند والباكستان ، وقد ترتب على ذلك — فضلا عن اعباء الأجور الباهظة — بعض مشكلات عدم تجانس قوة العمل .. لغة وتقاليد وسلوكا ، وما قد ينتج عن ذلك من آثار سلبية (م ٣٢ ص ٥٧) .

(ج) اقترنت التغيرات الاقتصادية المذكورة بانعكاسات لها اجتماعية وسكانية وثقافية واسعة النطاق ، فقد استجابت مجتمعات الريف والبادية التقليدية ، استجابة قوية لهذه التغيرات بعد البترول ، فمع بروز عنصر الجذب الاقتصادي (البترول) ، برزت معه على الفور عناصر الطرد البيئي الكامنة من قرون في مناطق الرعي المترحل والزراعة المعيشية على حد سواء ، وبدأت مرحلة من النزوح التلقائي لقوة العمل الرعوية الى مراكز الجذب البترولية الجديدة ، ثم بدأت تتدفق اليها أيضا قوة العمل الزراعية بعدها بقليل ، وهي عملية قد أدت الى تفريغهما — البادية والريف — أو ما يشبه ذلك من أفضل عناصرها السكانية التي تستوعبها عادة قوة العمل ، مما أدى الى تدهور قوة العمل كما وكيفا في هذه المناطق ، وفي نفس الوقت فقد استقبلت مراكز الجذب الجديدة قوة عمل متدفقة اليها من مستويات فنية منخفضة ، ولا تناسب احتياجاتها كما تتطلبها وظائفها الحديثة ، **وهكذا بينما فقدت مناطق الرعي والزراعة (البادية والريف) عمالتها المتكيفة معها نفسيا واجتماعيا وثقافيا ، فان المراكز الاقتصادية الجديدة (المدن) لم تكسب الكثير ، بل اضيفت اليها اعباء تكيف هذه العمالة في اوطانها الجديدة ، واحتياجاتهم الغذائية والسكنية والتموينية ، وضغطهم على مرافقها وخدماتها ، ومن وجهة النظر الانتاجية ..** فليس انهيار الاقتصادين الرعوي والزراعي في المملكة — نتيجة لنزوح قوة عملهما — بالمسألة الهينة ، فيهما — الرعي والزراعة — يمثلان أهم القطاعات الاقتصادية المتسمة باستمراريتها ، فضلا عن ارتباطهما الوثيق الطويل بالظروف الطبيعية العامة لمناطقهما ، ومن ناحية أخرى .. فان اتجاه العمالة المذكورة نحو المستويات الدنيا من الوظائف في المراكز التي تجتذبهم ، انما تحددها دوافع الاجور والمرتبات العالية أو الربح السريع ، والثابت أن جملة الأموال المتداولة بها ، انما يمثل «البترول» مصدرها الرئيسي .. ان لم يكن الوحيد ، اي ان دورة رأس المال بها لا تدور في حلقة منتجة في معظم الأحيان ، وهذا يعني ان هذه العمالة ترتبط بمصدر اقتصادي قابل للنضوب ، ومن هنا خطورة تدهور قطاعات انتاجية ، مهما قلت أرباحها وكثرت مشاكلها ، الا انها تتميز بثباتها ورسوخها المستمد من ارتباطها الوثيق بأيكولوجية مناطقها الطبيعية (م ٧ ص ١١٠) .

ولقد أدت هذه الظواهر — وغيرها — مما ترتبط بالتغيرات الاقتصادية الأساسية في المملكة العربية السعودية الى بروز مشكلة «العمالة» بها كواحدة من

أهم مشكلات التنمية الاقتصادية العاصرة بها ، سواء تجلت في مدنها ومراكزهـــا الحضرية ، أو في مناطق باديتها وريفها .

ثانيا : تغيرات قوة العمل في المملكة واحتمالاتها

يمكن القول بأن قوة العمل السعودية تمر بذروة مرحلتها الانتقالية منذ سنة ١٩٧٠ أو ما قبلها بقليل ، والمنشود ان يتجه تكوينها لدرجة أكبر من الثبات الذي يمنحها خصائصها ولا يعوق نموها وتطورها ، وقد طرحت خلال هذه الفتـــرة مجموعة من التساؤلات المتصلة بتغيرات قوة العمل هذه ، يمكن تحديدها فيما يلي :

(أ) تتصل المجموعة الاولى من هذه التساؤلات **بموارد قوة العمل البشرية مـــن الأيدي العاملة المتجددة ، ومدى كفاية كل منها ودرجة فاعليتهما** ، ومن المعروف أن هناك عدة وسائل لتجدد العمالة كما وكيفا ، من اهمها :

١ ــ الهجرة من المناطق الريفية والبدوية الى المدن والمراكـــز الحضرية او العكس .

٢ ــ استيراد العمالة اللازمة من الخارج تحت دوافع شتى .

٣ ــ الزيادة الطبيعية Natural Increase للمجتمعات السكانية .

٤ ــ زيادة معدل اسهام الاناث في قوة العمل .

٥ ــ فاعلية نظام التعليم وانتشاره وتنوعه وطبيعة مناهجه واهدافه .

وتعد هذه الوسائل اهم عوامل تغيرات قوة العمل في المملكة ، ولكل وسيلة منها ديناميكياتها الخاصة التي تمارس تأثيراتها من خلالها ، **فبالنسبة للهجرة مـــن المناطق الريفية والبدوية** . . هناك ديناميات الطرد من هذه المناطق لأسباب متنوعة، وهناك ديناميات الجذب الى المراكز الحضرية لأسباب متنوعة أيضا ، وهي لا تخلو آخر الأمر من عديد من المشاكل التي تتصل بعملية تفريغ المناطق الريفية والبدوية من سكانها ــ أو ما يقرب من ذلك ــ وما يتداعى عنها من انهيار اقتصادياتهما . . وهي ليست مشكلة هينة ، ثم هناك ما يتصل أيضا بمدى فاعلية الأيدي العاملة الزراعية أو الرعوية في مجال الوظائف الحضرية ، ومدى احتياجها للتعليـــم والتدريب ، وعلى الجانب الآخر المستقبل لهذه التيارات النازحة ، هناك مشاكل المدن المتضخمة فوق امكانياتها ومرافقها ، والتي تعاني من مشكلات نقص المياه والتخلص من فضلاتها ــ وارتفاع الأثمان والأجور في دورة تضخمية . . الى غير ذلـــك .

أما بالنسبة **لاستيراد العمالة اللازمة** . . فان لها دينامياتها أيضا ، المرتبطة باقتصاديات المملكة ونمو مواردها المالية وطاقتها الاستثمارية وجاذبية سوق العمل

بها من ناحية ، ومن ناحية ثانية لظروف الدول المصدرة للعمالة من حيث توافر العمالة الفنية وغير الفنية ومستويات الاجور بها الى غير ذلك ، كما ان **للزيادة الطبيعية** للمجتمعات السكانية في المملكة ضوابطها وعواملها المحركة .. المتصلة بمعدلات المواليد والوفيات واتساع مدى الحياة ونسبة الخصوبة العامة والخاصة ، وقد بدأت تتحرك ببطء نحو الارتفاع — في مجالات شتى — معدلات **اسهام الاناث** في قوة العمل السعودية ، تحت ضوابط عديدة ومحركات متنوعة ، وعلى أية حال .. فان معظم هذه التساؤلات ما تزال مطروحة ، لا تنتظر تحديد الاجابة عنها بدقة احصائية وحسب ، بل أيضا توجيهها جميعا لصالح تغيرات قوة العمل الراهنة وزيادة كفاءتها وفاعليتها ، وهو الأمر الذي يفرض ضرورة اجراء مزيد من البحوث حول كل عناصرها بالتفصيل ، **ويأتي نظام التعليم الراهن — انتشارا ونوعية — في المملكة .. كأوضح ديناميات تغيرات قوة عملها .. واكثرها انتظاما .. ويشمل في** اطاره جملة العوامل المؤدية الى تطوير هذه العمالة كيفيا ، وهو نظام يشمل في اطاره المدارس بمستوياتها والجامعات أيضا ، ثم المعاهد العلمية ومراكز التدريب المهني ، وتأثير كل ذلك في الهيكل الوظيفي للعمالة وتغيراته ، أى أن الأمر يقتضي أيضا نوعا من المتابعة لنتائج هذا النظام — من خلال خريجيه — في الهيكل الوظيفي العام للدولة ، والخاص بكل قطاع اقتصادي أو حكومي بها ، وسيكون هناك تحليل بشيء من التفصيل لبعض عناصر النظام التعليمي في المملكة في الجزء الثالث والأخير من هذه الدراسة .

(ب) — اما المجموعة الثانية من التساؤلات: فتتصل **بتحليل طبيعة وخصائص سوق العمل في المملكة** ، سواء من حيث العمالة المعروضة ، أو من حيث خصائص العمالة المطلوبة ، أو من حيث تحليل معدلات الاسهام الاقتصادي لكل مستوى من مستويات العمالة ، وكذلك من حيث توجيه التغيرات المتلاحقة الراهنة في جميع هذه النواحي ، وتحديد اسبابها ونتائج كل منها ، وتوضح الأرقام الواردة في تقرير خطة التنمية الثانية للمملكة (م ٢٢ ص ١٠٥) ان جملة قوة العمل العامة في المملكة (سعوديون وغير سعوديين) قد تزايدت من نحو ١ر١٠٤ مليون عاملا (١٩٧٠) الى ١ر٦٠٠ مليون عامل (١٩٧٥) ، أي بزيادة فعلية قدرها نصف مليون عامل (٤٩٦ الف عاملا على وجه التحديد) ، وهي تمثل زيادة عامة قدرها ٤٤ر٩٢٪ ، اى بمعدل ٨ر٩٨٪ سنويا ، وقد تفاوتت نسبة الزيادة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة (جدول ٢ ، شكل ٢) ، وذلك تبعا لمعدلات الطلب بكل منها ، وحسب أرقام ١٩٧٥ فقد بلغت نسبة العناصر السعودية نحو ٨٠٪ الى جملة قوة العمل بالمملكة (اى بحجم فعلي ١ر٢٨٦ مليون عامل) ، ومن المتوقع — تبعا لمعدلات الطلب الحالية على الأيدي العاملة — أن تصل جملة قوة العمل العامة في المملكة الى نحو ٢ر٣٢٠ مليون عامل في ١٩٨٠ ، وهو ما يعني زيادة فعلية قدرها ٧٣٠ الف عامل بين ٧٥ — ١٩٨٠ ، واذا ما اضيفت اليها الزيادة التي تمت بين ٧٠ —

١٩٧٥ .. وهي نحو نصف مليون عامل ، تكون قوة العمل بها قد تضاعفت مرة بين ١٩٧٠ — ١٩٨٠ (بنسبة أكثر قليلا من ١١١٪ على وجه الدقة) ، لقد بلغت نسبة النمو بين ٧٥ — ١٩٨٠ نحو٦٢ر٤٥٪ ، وهي نسبة تزيد قليلا عنها بين ٧٠ — ١٩٧٥ ،وهومايؤدي بدوره الى معدل نمو سنوي متقارب بين الفترتين (٩٨ر٨٪ سنويا للفترة الاولى ٧٠ — ١٩٧٥ ، ١٢ر٩٪ سنويا للفترة الثانية ٧٥ — ١٩٨٠). وتبعا لنفس المصدر قدر معدل زيادة الأيدي العاملة السعودية بنحو ٧ر٣٪ سنويا ، فهي اقل منها بالنسبة للعناصر غير السعودية في المملكة ، والتي تتزايد سنويا بمعدل ٢ر٤٪ ، ويعني أن نسبة العناصر السعودية الى جملة قوة العمل العامة كانت أعلى في الماضي القريب وحتى قبل ١٩٧٠ ، لما أصبحت عليه نسبتها في سنة ١٩٧٥ ، فقد اتجهت نسبتهم للتناقص ببطء قبل ١٩٧٠ ، ثم بمعدلات اسرع بعد ذلك ، وتبعا لنفس التوقعات ، فان اسهام الأيدي العاملة السعودية الى جملة قوة العمل بالمملكة سوف ينخفض من ٨٠٪ (١٩٧٥) الى حوالي ١٥ر٦٥٪ فقط (١٩٨٠) ، ومعنى ذلك أن تزايد نسبة اسهام العناصر غير السعودية الى جملة قوة العمل العامة في المملكة من ٢٠٪ الى حوالي ٨٥ر٣٤٪ بين ١٩٧٥ — ١٩٨٠ ، ويترابط مع هذا التغير الهام تفصيلات عديدة تتصل بطبيعة العمالة في المملكة وتكوينها ومستوياتها وتطورها . ويشير هذا التطور الى مدى جاذبية سوق العمل السعودية للايدي العاملة من خارجها ، وذلك لأسباب تعود الى ارتفاع مستوى أجورها من ناحية ، وشدة الطلب على العمالة الأجنبية من ناحية ثانية ، وقد أدى العاملان الى ظهور تحركات للعمالة من جهات شتى واسعة ، وبمستويات عديدة اليها خلال العقدين الأخيرين من السنين ، وتشير بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الى أن نسبة هامة من العمالة النازحة الى المملكة من الخارج ، ينتمون الى فئات أصحاب الحرف ومشغلي الآلات والأعمال اليدوية ، ويعملون باليوم او بالأسبوع ، أى بشكل مؤقت يساعدهم على التهرب من قيود وأعباء وشروط تصاريح الاقامة (م ١٧ ص ٩) ، أما النسبة الباقية فتمثل قوة العمل الفنية بمستوياتها ، وتمثل خليطا من العمالة العربية أو الاسلامية والأوربية والأمريكية ، بل ومن اليابان وجنوبي شرقي آسيا ايضا .

وبدراسة تغيرات قوة العمل في المملكة بين ٧٠ — ١٩٨٠ (جدول ٢ شكل ٢) يظهر أن **قوة العمل تنمو في مختلف القطاعات الاقتصادية عدا الزراعة والرعي** ، دليلا على استمرار نزوح الزراع والرعاة من مناطقهما للعمل في القطاعات الاقتصادية الأخرى ، وبعد أن كانت الزراعة تستوعب نسبة قدرها ٣ر٢٨٪ من جملة قوة العمل العامة في المملكة (١٩٧٠) ،فالمتوقع ان تنخفض الى حوالي ٥ر٢٠٪ منها فقط (١٩٨٠) ، ولا يعكس هذا التناقص وضعا ايجابيا للزراعة من قبيل اتجاهها نحو الآلية مثلا ، بل يعبر عن جاذبية القطاعات الأخرى من حيث الأجور المرتفعة والأرباح المجزية أساسا ، واذا كان ارتفاع مستوى التعليم وعدد

المتعلمين في المملكة قد أدى الى انخفاض نسبة العاملين في الزراعة ، حيث يتجه معظم المتعلمين الى المهن والوظائف المختلفة ، فان ذلك لا يجدر به أن يؤدي الى اختلال التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، من حيث احتياجات كل منها للايدي العاملة اللازمة لها ، خاصة بعد اتجاه السياسة الزراعية العامة للدولة نحو تشجيع هذا القطاع بمختلف الوسائل ، **وتظهر هنا نقطة مفارقة هامة بين السياسة التعليمية والسياسة الاقتصادية العامة للدولة ، حيث تسيطر على الأولى الاتجاهات النظرية بشكل عام ، بينما تحتاج الثانية لبرامج عملية تدريبية أساسا** ، وبالنسبة للرعى ، فقد كانت النتائج أفدح بالنسبة لقوة عمله واقتصادياته ، فقد تناقصت نسبة استيعاب «الرعى» من الأيدي العاملة من ١ر١٢٪ الى ٥ر٧٪ من جملة العمالة في المملكة ، وذلك بين ٧٠ ــ ١٩٧٥ ، وتبعا للمؤشرات الحالية فان من المتوقع الا تزيد نسبة استيعابهم من ٢ر٤٪ من جملة قوة العمل في ١٩٨٠ ، وتتجه العمالة الرعوية الى مراكز الخدمة الحضرية في مناطقها اولا ، أو الى المدن الرئيسية الأخرى في المملكة ثانيا ، لتنضم الى قطاعات المقاولات والخدمات والتجارة بها ، دون تدريب مسبق وبفاعلية محدودة ، مما أدى الى نمو هذه القطاعات بمعدلات كبيرة على حساب قطاعي الزراعة والرعى ، فبينما بلغت نسبة العاملين في قطاع أعمال البناء ٨ر١٢٪ من جملة قوة العمل (١٩٧٥) ، فانها قد أصبحت نحو ٤ر٢٥٪ (١٩٨٠) ، وكذلك تزايدت نسبة العاملين في التجارة من ٨٠ر١١٪ الى ٥ر١٥٪ (بين ٧٠ ــ ١٩٨٠) ، وتتكرر الصورة في بقية القطاعات الأخرى الحضرية الطابع ، باستثناء الصناعة التي لا تتعرض سوى لنسبة نمو محدودة للغاية ، وهكذا يتضح **أن أهم وجوه التغير في تكوين قوة العمل في المملكة ، انما تتمثل في تراجع قطاعي « الزراعة والرعى » عن المرتبة الأولى التي كانا يحتلانها معا حتى سنة ١٩٧٠** ، باستيعابهما نحو ٤ر٤٠٪ من جملة القوة العاملة ، حيث لم يعودا يستوعبان سوى نحو ٢٨٪ في ١٩٧٥ ، والمتوقع لها أن تقل الى ٩ر١٦٪ في ١٩٨٠ ، وفي نفس الوقت .. فقد تقدمت جملة الأنشطة الاقتصادية الحضرية لتحتل هذه المرتبة بنسب متزايدة ، حتى ليكاد يتوقع لها أن تستوعب نحو ١٠ر٨٣٪ من جملة الأيدي العاملة في المملكة في سنة ١٩٨٠ ، والتي يتوقع أن تصل الى جملة فعلية قدرها ٣٣ر٢ مليون عامل .

(ج) وتهتم المجموعة الثالثة من التساؤلات **بالمستوى الفني لقوة العمل في السعودية ، سواء أكانت وطنية أو أجنبية ، وتصنيفها الى عمالة ماهرة ونصف ماهرة وغير ماهرة** ، أو الى عمالة فنية أو غير فنية ، أو تحللها من خلال قطاعاتها الوظيفية الى مديرين ومهنيين وفنيين ومساعدين وكتبة ، الى غير ذلك من الفئات الوظيفية ، وتعكس الدراسات المتصلة بهذه الزاوية التغيرات الكيفية للعمالة في دولة ما خلال فترة معينة ، كما تعبر عن مستوى احتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وذلك بالقياس الى النوعيات العاملة بها فعلا ، وتحدد الاتجاهات

العامة للطلب على الأيدي العاملة في الوظائف المختلفة ، **وهـــي ترتبط اشد الارتباط بنظام التعليم ومدى انتشاره وبرامجه ، حيث ان من شأن الارتباط الايجابي بينهما ــ التعليم والعمالة ــ أن يؤدي الى ارتفاع المستوى الكيفي للايدي العاملة،** وزيادة درجة التمايز بين أقسامها ، وارتفاع درجة الأداء مما ينعكس مباشرة على كافة القطاعات الوظيفية والمهنية (م ٤١ ص ١٥٣) .

وكما سبقت الاشارة .. فقد تزايدت جملة قوة العمل بالمملكة من ١٠٤ر١ الى ٦٠٠ر١ مليون عامل بين ٧٠ ــ ١٩٧٥ ، وحسب تصنيف جداول خطة التنمية الثانية لقوة العمل على اساس المجموعات الوظيفية بمستوياتها الفنية . فقد قدمت الفئات التالية لهم مع تقديرات زيادتها بين ٧٠ ــ ١٩٧٥ (م ٢٢ ص ٣٧) .. وهي (.. **المهنيون والفنيون** .. وقد قدر معدل نموهم خلال الفترة المذكورة بنحو ٧ر٩٪ ، **والمديرون والاداريون** ٣ر٩٪ ، **والأعمال الكتابية** ٢ر١٠٪ ، **وموظفو المبيعات** ٧ر٩٪ ، **وعمال الخدمات** ٨ر٩٪ ، **عمال الانتاج** ١ر١١٪ ، **أما المزارعون والصيادون** .. فقد تناقصوا بنسبة ١٪) ، وتدل هذه الأرقام التقديرية على عدم وضوح الأرقام الفعلية لتوزيع قوة العمل في سنة ١٩٧٠ حسب المجموعـــات الوظيفية وفئاتها ومستوياتها ، ذلك النقص الذي انتفى بالنسبة لارقام ١٩٧٥ ، فهي فضلا عن كونها اكثر شمولا وتخصيصا ، فانها تتضمن الأعداد الفعلية مع معدلات نموها بدرجة ادق احصائيا ، وعلى اية حال .. فان الجدول التفصيلي الذي قدم لهذا التوزيع في ١٩٧٥ (جدول ٤) سوف يكون اساس تحليل هـــذا الجانب الهام من جوانب توزيع قوة العمل في المملكة ، وبدراسة هذا الجدول يمكن تحديد ما يلي :

(١) حسب أرقام ١٩٧٥ .. تبلغ جملة العمال المصنفين تحت « **عمال غير مهرة** » ٢٤٤ الف عامل ، جميعهم من « السعوديين » ، فهم بذلك يمثلون نسبـــة قدرها ٢٥ر١٥٪ من جملة قوة العمل في المملكة ، والتي بلغت كما سبقت الاشارة ٦٠٠ر١ مليون عامل ، وترتفع هذه النسبة الى ٩٧ر١٨٪ بالقياس الى قوة العمل من السعوديين فقط ، والتي بلغت ٢٨٦ر١ مليون عامل ، واذا ما اضيف الى هؤلاء العمال (غير المهرة) فئة العمال (نصف المهرة) ، فان جملتهما تصل معا الى نحو ٨٠٠ر٤٧٦ عامل ، أى بنسبة قدرها ٨٠ر٢٩٪ من جملة قوة العمل في المملكة ، وباعتبار مستوى الأداء الراهن في قطاعي «الزراعة والرعى » ، فان قوة عملهما تتراوح بين كونها غير ماهرة ونصف ماهرة ، وهناك من يعتبرها غير ذلك باعتبار قدرتها على التكيف مع بيئاتها الصعبة ، واستمرارها في التفاعل معها قرونـــا متطاولة ، فهي من هذا الاعتبار الايكولوجي تعد ماهرة بحكم التكيف والاستمرار ، غير أن المقياس هنا ليس ايكولوجيا بقدر ما هو اقتصادي ، يهتم بمستوى الأداء وبمستوى المعيشة وبمقدار الفائض أو العائد ، وبدرجة المساهمة في السوق

المحلية أو العالمية ، ومن هذه النواحي يظهر القطاعان عند المستوى المعيشي ، لم يتجاوزاه الا قليلا والا حديثا جدا وفي بعض المشاريع الزراعية والرعوية ذات الطابع التجاري ، وهي محدودة ، وهكذا يمكن ضم العاملين في هذين القطاعين (وجلهم من السعوديين) الى فئتي العمالة غير الماهرة ونصف الماهرة ، وتبلغ جملتهم ١٠٠ر٤٢٦ عامل ، أي بنسبة قدرها ٦٢ر٢٦٪ من جملة قوة العمل في المملكة ، وبذلك ترتفع نسبة العمالة من الفئتين المذكورتين الى نحو ٣٢ر٦٥٪ من جملة الأيدي العاملة من السعوديين .

(٢) يقدم الجدول فئة وحيدة « **للعمال المهرة** » جملتها ٢ر١١٧ الف عامل (٣٢ر٧٪ من جملة قوة العمل) ، يمثل السعوديون من بينهم نحو ٦٠٪ ، أما بقية النسبة ٤٠٪ فهم من الأيدي العاملة غير السعودية ، ويظهر الفارق واسعا بين نسبتي العمالة غير الماهرة ونصف الماهرة والعمالة الماهرة ، **فمن بين كل خمسة من الأيدي العاملة يوجد عامل واحد ماهر ، ويشير ذلك ــ عمليا وتعليميا ــ الى ضرورة تعديل هذه النسبة** ، ويظهر ذلك في اتجاهين ، **يتضمن الأول** انشاء مراكز التدريب الوظيفي والمهني لرفع كفاية الأيدي العاملة الحالية ، **ويشمل الثاني** العمل على ايقاف تأثير تيارات النزوح من الأيدي العاملة غير الفنية السلبية بالنسبة لتكوين قوة العمل ، حيث أن رصيد معدل تدفقها الحالي يشير الى اتجاه هذه النسبة نحو الزيادة ، أي عكس الاتجاه نحو التعديل المطلوب ، هذا بالاضافة الى تدعيم الوضع الاقتصادي للزراع والرعاة في مناطقهم ، بحيث لا تعود مناطق طرد ، وبذلك يتحقق نوع من التوازن بين مناطق الطرد ومراكز الجذب ، ويقتضي ذلك ــ ضمن ما يقتضيه ــ التوسع في برامج توطين البداة ، مع انشاء عدد أكبر من مراكز التدريب في مناطقهم المحلية ، لرفع مستوى الأداء اللازم للمشروعات ذات الاستثمارات الكبيرة في هذه المناطق ، وفوق ذلك الاتجاه نحو وضع سياسة تعليمية عملية مرتبطة بالتغيرات الاقتصادية والحضارية والحضرية الواسعة النطاق ، والتي تمر الان ــ كما سبقت الاشارة ــ بذروة مرحلتها الانتقالية ، هذه المرحلة التي تتضمن بطبيعتها الكثير من النواحي الايجابية والسلبية معا ، بحيث تدعم هذه السياسة التعليمية نواحيها الايجابية ، وتلاشي نواحيها الأخرى السلبية (م ٤٩ ص ١٠١) .

ثالثا : نظام التعليم وسياسته في المملكة

لقد أدى نظام التعليم الراهن في معظم الدول العربية ــ خاصة في السنوات الأخيرة ــ الى مجموعة من النتائج والتداعيات المتصلة بزيادة العرض من قوة العمل في فئات وظيفية معينة بمعدلات سريعة ، والى قلة العرض من فئات أخرى في نفس الوقت ، وهما نتيجتان متباينتان أدتا ــ في بعض الدول العربية ــ الى زيادة العرض عن الطلب بالنسبة للفئات الأولى ، والى زيادة الطلب عن العرض

بالنسبة للفئات الثانية ، فقد كان نمو عدد خريجي الجامعات سريعا الى حد توافر فائض منهم في سوق العمل .. لا سيما في تخصصات العلوم الانسانية .. بينما تفتقر سوق العمل الى كوادر الفنيين والمهندسين والمتخصصين في العلوم التجريبية والتطبيقية ، واذا كانت المملكة العربية السعودية ما تزال تحتاج الى الأيدي العاملة من كافة التخصصات والفروع والمستويات ، فقد كانت تلبية احتياجاتها من الفئات الوظيفية النظرية بمعدل أسرع كثيرا من الفئات الوظيفية التطبيقية ، فقد كانت **الأولى** تعاني من نقص المرتبات والحوافز وفرص الترقي في بلادها الأصلية ، ومن ثم فقد كان اجتذاب سوق العمل في المملكة لهم قويا .. بحكم أجوره ومرتباته العالية ، كما كانت استجابتهم له فورية وبمعدلات متصاعدة ، أما **الثانية** .. فقد كانت أشد ارتباطا ببلادها بحكم ارتفاع مرتباتها بها من ناحية ، وتمسك المؤسسات بالعمالة من هذه الفئات ، ورفع مستوى الحوافز لها ، ورفض التفريط في عناصرها — الا في أضيق الحدود — من ناحية ثانية (م ١٨ ص ١٩) .

وليس من شك في أن تشجيع التعليم الفني والمهني بمستوياته لتخريج اطارات من الايدي العاملة في المجالات العلمية والتطبيقية ، يعد الاساس الاول لاعادة التوازن الى العرض والطلب بالنسبة لكافة التخصصات ، فضلا عن اشباع سوق العمل منها ، سواء في المملكة او خارجها ، ويقتضي ذلك انشاء المعاهد والكليات والمدارس التطبيقية المتخصصة ومراكز التدريب المهني ، وانعاش العمالة الفنية بالاجور العمالية ، وقبل ذلك .. تغيير النظام التعليمي الراهن المستغرق — بدرجة عالية — في النواحي النظرية ، وتوجيه فلسفته العامة وجهة عملية تطبيقية ، حيث سيؤتي ذلك ثماره أيضا بالنسبة لنظرة المجتمع الحالية الى الوظائف النظرية والحرف اليدوية معا . (م ٥٢ ص ٣)

ورغم التوسع المشهود في تطوير المؤسسات التعليمية السعودية ، وفي برامج تدريب الايدي العاملة السعودية ، وزيادة عدد مراكز التدريب .. وغير ذلك ، الا انها — مجتمعة — ليست بالكفاية المطلوبة عددا ونوعية لمواجهة احتياجات المملكة المتزايدة منها .. ربما — أيضا — لاتساع اطار خطط التنمية وشمولها وطموحها وحجم الاستثمارات المطروحة في مجالاتها ، كما ان برامج التدريب — خاصة في القطاع الخاص — ما تزال غير متطورة (باستثناء شركات الزيت) ، اما بالنسبة للبعثات التدريبية الى الخارج .. سواء من قبل المؤسسات الحكومية او الخاصة، فهي ما تزال قليلة من ناحية العدد ، وذلك بالقياس الى متطلبات هذه المؤسسات الراهنة .. بنوعيها ، ويقتضي ذلك وضع استراتيجية عامة للتعليم والتدريب ، استراتيجية تبدأ من مجرد تعليم الكبار ومحو الامية العامة في المجتمع حتى التعليم الجامعي بأنواعه وكلياته ، على أن تتفق المبادىء العامة لهذه الاستراتيجية مع البرامج العملية اللازمة لتنفيذها ، كما توجهها فلسفة عامة تؤكد القيم الانتاجية من خلال العمالة المنتجة .

التعليم والتدريب

ترتبط التغيرات النوعية في قوة العمل ارتباطا اساسيا بنظام التعليم وانتشار نتائجه في المجتمع اتساعا وعمقا ، ومن أهم هذه النتائج انحسار نسبة الامية العامة في المجتمع .. سواء بالنسبة لصغار السن والاطفال دون سن العمل (أقل من ١٥ سنة) ، او بالنسبة لفئات السن القادرة على العمل والاعالة في المجتمع (١٥ ــ ٥٩ سنة) ، او حتى بالنسبة لكبار السن الذين قد يكونون خارج قوة العمل الرئيسية لاسباب شتى ، او داخلها لاسباب شتى أيضا ، وبالنسبة « **للتعليم** » .. فان من يتجاوز سنه ١٥ عاما .. يحسب ضمن فئة « **الكبار** » غير المتعلمين ، ذلك أنه يكون غالبا قد تجاوز سن الالتحاق بالمرحلة الابتدائية للتعليم ، وأصبحت قواعد تعليم الكبار عامة تسري عليه ، مع اختلاف مضمون التعلم واهدافه ــ بالضرورة ــ كلما انتقل من فئة عمرية الى أخرى ، وقد اتجهت المملكة حديثا نحو بناء سياسة تعليمية متكاملة ، وذلك بداية من المستوى الابتدائي الى المستوى الجامعي ، واقترن ذلك بانشاء عشرات المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية في مختلف مناطقها ، حضرها وريفها وباديتها ، وهو ما يمثل في مجموعه الاساس المناسب تماما لتنمية مواردها البشرية عامة ، غير ان هذه السياسة ينقصها عنصر هام يتصل بتعليم الافراد من كبار السن ، ليس لمجرد أنهم يمثلون نسبة هامة من قوة العمل ، او لانهم يحركون بالفعل ويديرون عددا كبيرا من المؤسسات الاقتصادية ، ويتحكمون في قدر كبير من رؤوس الاموال الدائرة في الاسواق ، بل لانهم يشكلون فئة تعاني من أمية شبه كاملة تتضمن القراءة والكتابة معا،لقد فاتت عدة أجيال من المجتمع السعودي الراهن فرصة التعليم حتى الاولى، وذلك لان التوسع في التعليم قد بدأ بعد ان تجاوزت اعمارهم الحدود اللازمة للبدء في عملية التعليم ، خاصة وانهم قد انخرطوا بالفعل في خضم الحياة العملية وكونوا أسرا كما اصبحوا من أصحاب الاعمال ، ورغم ان نسبة منهم تدير اعمالها باقتدار حتى الحسابية منها ، الا أن السؤال ما يزال مطروحا عن « الامية » كظاهرة اجتماعية ثقافية ايضا وليست اقتصادية فقط ، واذا كانت نسبة منهم قد أفلحت في ادارة اعمالها ، فان هناك نسبة اخرى ــ ربما اكبر ــ في الريف والبادية ، تقف الامية المتفشية فيهم بينهم وبين الانطلاق مع مجالات الحياة الاقتصادية المتفتحة ، والواقع ان « الامية » تمثل ظاهرة متخلفة كريهة شائعة للغاية في انحاء العالم العربي ، ورغم الجهود المتواصلة في اتجاهات شتى بهدف رفع نسبة التعليم العامة في مختلف الدول العربية ، على حساب نسبة الامية العامة المتفشية والمرتفعة ، فقد جاء في تقرير الجهاز الاقليمي العربي لمحو الامية (١٩٧١)، ان المؤشرات الحالية في هذا الاتجاه ، ونحو تحقيق هذا الهدف بشكل نهائي (أي انتهاء الامية تماما من المنطقة العربية) تشير الى سنة ٢٠١٣ م كسنة تنحسر عندها الامية ، اي بعد قرابة ٤٢ سنة ــ على أدنى تقدير ــ بداية من سنة تقديم هذا التقرير ، بل ان

التقرير يشير الى ان هذه الحسابات قد تمت بناء على افتراض ثبات عدد الاميين بالنسبة الى العدد الكلي للسكان ، وهو افتراض غير حقيقي .. بمعنى انه خاطىء ، فالمعروف ان معدل الزيادة السكانية العامة في الدول العربية لا يقل في ايها عن ٢٥ في الالف سنويا .. وان نظام التعليم الاجباري للاطفال (بين ٦ ــ ١٥ سنة) ما يزال غير مطبق تماما ، اما لقلة عدد المدارس الابتدائية بالنسبة لعدد الأطفال ، أو لعدم تطبيق نظام الالزام بدقة ، او لارتداد نسبة من متعلمي الالزام بعد فترة طويلة او قصيرة للامية ثانية نتيجة لضعف العملية التعليمية الالزامية * لاسباب شتى ، او لغير ذلك من الاسباب ايضا ، ورغم ان الزيادة الفعلية في اعداد غير المتعلمين (الاميين) ــ على مستوى الدول العربية ككل ــ قد بلغت اكثر من ٧ مليون بين ٦٠ــ١٩٧٠ ، اذ تزايدت جملتهم من ٧ر٤٢ الى ٩ر٤٩ مليونا ، فان نسبة الامية العامة قد تناقصت من ١ر٨١ ٪ الى ٠٠ر٧٣ ٪ خلال نفس الفترة ، وقد تفاوتت نسبة التناقص بين هذه الدول بطبيعة الحال ، كما تفاوتت بين الذكور والاناث ، وتشير التقديرات ــ على سبيل المثال ــ الى انخفاض نسبة الامية بين الذكور في مصر (حسب ارقام تعداد ١٩٦٦) الى نحو ٥٠ ٪ .. ولكنها تصل بين الاناث الى ٧٦ ٪ ، اما بالنسبة للمتوسط العام للدول العربية (حسب ارقام المركز الاقليمي ، بيروت) لسنة ١٩٧٠ ، فان نسبة الامية بين الذكور قد تناقصت الى ٥ر٦٠ ٪ .. وهي بين الاناث تصل الى ٧ر٨٥ ٪ ، واذا كانت نسبة الامية قد انخفضت بين الاناث من ٧ر٩٠ ٪ الى ٧ر٨٥ ٪ بين ٦٠ ــ ١٩٧٠ ، الا ان عددهن الفعلي قد تزايد من ٨ر٢٣ مليونا الى ١ر٢٩ مليونا خلال نفس الفترة ، ومن ثم فان التوصيات لا تنقطع بشأن تعليم الكبار ذكورا واناثا ، ووضع البرامج الكفيلة بذلك ، بنفس الاهتمام الذي تواجه به عملية تعليم الصغار (م ٦ ص ١٢٦) .

ويوضح جدول (٣) التوسع الفائق المشار اليه بشأن التوسع في نظام التعليم العام بمستوياته وانواعه دون الجامعية ، فقد تزايد عدد المدارس الابتدائية في المملكة من ٨٤٢ مدرسة ابتدائية الى ١٨٤٢ مدرسة بين ١٩٦٠ ــ ١٩٧٥ ، عدا ٥٨٧ مدرسة اخرى لتعليم البنات ، كما تزايد عدد تلاميذها وتلميذاتها من ١٢٣ الفا الى اكثر من نصف مليون (٥١٤٧١٣ الفا على وجه التحديد (م ٢٨ جداول عديدة) خلال نفس الفترة ، كما تزايد عدد المدارس فوق الابتدائية (المتوسطة والثانوية) من ١٣٠ الى ٦٢٥ مدرسة ، وارتفع عدد تلاميذها وطلابها من ١٨٦٤٩ الى ١٢٩٠٥٠ خلال نفس الفترة (م ٢٨ جداول عديدة) ، هذا عدا التعليم الجامعي وسياتي الحديث عنه بعد قليل ، ويوضح الجدول الآتي عدد الخريجين من التعليم دون الجامعي في الفترة التالية للارقام المذكورة ، اى بين ١٩٧٥ ــ ١٩٨٠ (م ٢٨ جداول عديدة) .

وتعد عملية التوسع في انشاء المدارس الابتدائية خاصة ، ثم في بقية البرامج

* المقصود بمرحلة الالزام وسن الالزام ، ان يتم كل فرد مرحلة التعليم الاولى (الابتدائي) بين سن ٦ ــ ١٢ سنة او سن ٦ ــ ١٤ على اكثر تقدير (م ٦ ص ١٢٥) .

التعليمية بعد ذلك ، خلال هذه الفترة القصيرة ، نوعا من المواجهة الحاسمة لمشكلة الأمية السابق الاشارة الى ابعادها ، خاصة وان المملكة كانت تعاني الى ما قبل هذا التوسع ، بقليل من ارتفاع نسبة الأمية الى نحو ٩٠٪ من جملة السكان العامة ، واذا كان انحسار الأمية من خلال المدارس الابتدائية ومدارس تعليم الكبار تمثل مطلبا حضاريا حيويا ، فان استكمال المراحل — كما يوضح الجدول — يعد خطوة هامة في مجال رفع نوعية قوة العمل ، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، فان التعليم اذا ما بدات برامجه يؤدي الى المزيد من التعليم ، خاصة فيما يتصل باعداد المعلمين ، فهم ركيزة الانطلاق نحو ازالة الغشاوة ورفع كفاية الأداء ، وبدونها تفرغ عملية النمو الاقتصادي من محتواها ومضمونها ، غير أن العملية التعليمية ليست مجرد كم من المدارس والمعاهد ، بل ان لها جانبها العملي الذي يستحق المتابعة .

ويوضح الجدول السابق ، اتساع قاعدة التعليم بمستوياته في المملكة ، ويعد ذلك في حد ذاته من اهم مؤشرات التغيرات الكيفية في قوة العمل بها ، لولا أن النتائج ليست بدرجة ايجابية مقدماتها .. حيث تتجه غالبية خريجي مثل هذه المستويات التعليمية .. أما لاستكمال دراستها الجامعية بعد ذلك في الكليات النظرية .. أو بالجمع بين دراستها النظرية هذه وبين بعض الأعمال والوظائف الأخرى ، وعادة ما تكون هذه الاعمال والوظائف في مجالات التجارة والخدمات والادارات الحكومية ، فالثابت أن الأرباح الكبيرة والمرتبات العالية .. تجتذب اليها في هذه المجالات نسبة مرتفعة متزايدة من **المتعلمين المتوسطين** ، فهم يبدأون فيها حياتهم العملية مبكرا .. على أمل استكمال دراستهم الجامعية — كمنتسبين — بعد ذلك ، والمعروف أن الجمع بين العمل والانتساب للجامعة غير ممكن الا بالنسبة للكليات النظرية ، أى ان نسبة هامة من خريجي هذه المستويات التعليمية يخضعون لعامل اغراء جذاب ، يتمثل في العمل المبكر المجزى .. مع امكانية استكمال الدراسة الجامعية النظرية .. وهكذا يصبح التحول النوعي المنتظر في قوة العمل .. أقل مما يجب ، حيث تفقد قوة الاندفاع جانبا هاما من قوتها اثناء حركتها في مستويات التعليم دون الجامعية ، ويتكرر الموقف بالنسبة لضآلة عدد المتخرجين من مراكز **التدريب المهني** خاصة **والتعليم الفني عموما** ، بما لا يتناسب مع متطلبات المرحلة الاقتصادية الراهنة ، فضلا عن تدني نظرة المجتمع لخريجيها ، مما يؤدي الى استقدام هذه العمالة من الخارج ، غير أنه من الثابت ان تنمية قوة العمل يجب أن تراعى المستويات النوعية للعمالة — حسب احتياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية — بنفس القدر من مراعاتها لاستكمال النقص الكمي في اعدادها ، حيث انهما ناحيتان متكاملتان تماما ، **فاذا كان من الممكن استكمال النقص الكمي في العمالة باستقدامها من الخارج ، فمن المؤكد انه بدون تنمية المهارات البشرية وتدريبها .. تصبح نسبة كبيرة منها مجرد طاقات كمية شبه مفقودة ، أو على الأقل دون مستوى كفاءتها الذي يمكنها تحقيقه في مراحل**

العملية الانتاجية، والثابت أن الدول المتقدمة تضع البرامج الخاصة لمراكز تدريب قوتها العاملة، وهي تلزم أجهزتها الحكومية وشركاتها ومصانعها ومؤسساتها العامة والخاصة بتنفيذ هذه البرامج، حيث من المعروف اقتصاديا أن ثلثي موارد التنمية يأتيان عن طريق رفع مستوى أداء قوة العمل، ويأتي الثلث فقط عن طريق الاستثمارات الجديدة، فهم يقومون بتدريب سبعة عمال مهرة وثلاثة من الفنيين مقابل كل خريج من الجامعة، وتشير بعض الدراسات الى أن التدريب والتربية — بوصفهما استثمارا — كانت أكثر جاذبية بنحو ثلاث مرات ونصف بالنسبة الى جاذبية الاستثمار المادي، لأن عائد الاستثمار في التعليم والتدريب وصل الى ١٢٪، وهي نسبة يصعب تحقيقها في كثير من القطاعات الاقتصادية الأخرى (م ٢٩ ص ٢٣) .

وقد تاكدت مثل هذه الآراء من خلال دراسات رواد تخطيط القوى العاملة، مثل « هاريسون » Harrison و «ماير» Mayer اللذين حددا أن سياسة التخطيط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية واستراتيجية التعليم لا بد وأن تسير في خطوط متوازية متكاملة بهدف التوصل الى توفير العمالة المطلوبة كما وكيفا، حيث يكون توفير هذه العمالة هو اساس دفع عجلة التنمية في مجالاتها المختلفة، وقد أجريت دراسة في «اليابان» عن العلاقة بين تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادي .. وايهما اسبق، وتبين منها أن الاستراتيجية اليابانية للقوى العاملة يمكن أن تعتبر متميزة اساسا باتجاهها الى تراكم الموارد البشرية المتعلمة والمدربة بشكل سابق على التنمية الاقتصادية، ورغم اختلاف ظروف اليابان الحضارية والسكانية عن المملكة، حيث تتميز الأولى بأن مواردها الرئيسية انما تتمثل في سكانها المتكدسين في مجموعة جزرها الفقيرة عامة في مواردها الاقتصادية، وأن اتجاه اليابان نحو تنمية مواردها البشرية .. انما يعتبر الحل الطبيعي المتاح — ان لم يكن الوحيد — امامها لتحقيق التنمية الاقتصادية والحضارية المرجوة، اما المملكة .. فانها تكاد تكون على طرف النقيض من هذه النواحي بالمقارنة مع اليابان .. حيث يتوزع سكانها بكثافة قليلة للغاية في مساحتها الواسعة، وحيث تمثل مواردها الاقتصادية الوفيرة (خاصة من البترول) القوة الأساسية للدفع بعجلة التنمية بها، ورغم هذا الاختلاف .. الا ان المملكة قد تملك فرصة الجمع بين اتجاهي التنمية الاقتصادية معا من خلال مواردها الخاصة (برفع كفاية وفاعلية استثمار مواردها الاقتصادية) ومن خلال سكانها أيضا (برفع وتحسين كفاية وانتاجية قوة عملها) .. وما ينقصها — بصفة اساسية — انما يتمثل في وضع برامج التعليم والتدريب الواسعة والمناسبة للارتفاع بكفاية وفاعلية قوتها العاملة بصفة عامة .. والأيدي العاملة السعودية منها بصفة خاصة، على أن يتم ذلك من خلال **مراكز التدريب المهني والفني**

المتخصصة ، التي تعلم وتقضي على الأمية ، كما تدرب وترفع من مستوى العمالة — من خلال برامجها — درجة بعد درجة فنيا ووظيفيا ، **ولا شك ان اعداد العمالة الفنية يتطلب شروطا كما يتطلب زمنا** ، مشروطا تزداد دقتها وزمنا يطول مداه مع الصعود في سلم التراتب الوظيفي للعمالة ، ويرتبط الزمن بكمية المعلومات النظرية وتنوع الخبرة العملية وتعقدها ، تلك التي يلزم ان يستوعبها ويمارسها الشخص اثناء فترة اعداده للدخول في نسيج قوة العمل بكفاءة وحيوية ، وتشير الدراسات الخاصة بسلم التركيب الوظيفي لقوة العمل في معظم الدول العربية .. الى تشابه خصائصه بينها ، وذلك تبعا للمستوى الحضاري السائد المتقارب بينها ، فهو سلم عريض القاعدة يتكون من العاملين في ادنى سلم المهارات الوظيفية ، وتنخفض نسبة العاملين في المستويات الوظيفية الأعلى ، حتى تواجه معظمها — اى معظم هذه الدول — مشكلات نقصها عن احتياجاتها في الحاضر ، وربما في المستقبل أيضا بالنسبة لبعضها ، ومن بينها السعودية ، ويتطلب ذلك الاتجاه بكل قوة كنظام وفلسفة تعليمية نحو استكمال سلم المهارات ، ورفع كفاية العاملين في كل مستوى ، اما من خلال مراكز التدريب كما سبقت الاشارة ، أو تدريب العمالة الحالية حيث توجد أيضا .

التعليم الجامعي

في اطار الطفرة التعليمية العامة التي حققتها المملكة في عقدي السنين الأخيرين ، لم يكن التعليم الجامعي اقل حظا من غيره من مستويات التعليم الادنى ، بل انه من وجهة نظر معينة قد تضخم بعض الشيء ، على الاقل من ناحية تلبية احتياجاته الأساسية من الاساتذة من كافة التخصصات ، ومن الواضح ان الاتجاه نحو التعليم الجامعي لا يتجه لمعالجة مشكلة الامية باعتبار مستواه ، كما انه لا يقدم تدريبا مباشرا مثل المعاهد الفنية والمراكز المهنية ، فالجامعة في وضعها الأمثل تمثل المكان الذي يتلقى فيه الطالب فلسفات العلوم ونظرياتها سواء اكانت علوما تطبيقية أم انسانية (م ٥٩ ص ٥) ، ومن هنا فانها قد بدأت في أصولها من كليتين فقط للعلوم الانسانية وللعلوم الطبيعية ، ويحصل خريج الجامعة على شهادة الفلسفة من اي من الكليتين ، ومن هنا تسميتهما بالجامعة بمعنى الشمول ، والكلية بمعنى الكل ، غير انها تلبية لضرورات عملية شتى ، قد أفسحت من صدرها — حتى في اصولها — لتحقيق اهداف اخرى تطبيقية تحقيقا لمصلحة المجتمع وتطوره ، ولتخريج اعداد متزايدة من المتخصصين تخصيصا عاليا في مهن لا ترتبط بالفلسفة ارتباطا مباشرا ، ولكنها ظلت تحتفظ دائما بمنهجها الشامل الذي يهتم أشد الاهتمام بأصول الظواهر ونظرياتها ، اى انها لم تتخل تماما عن وظيفتها التنظيرية ، وانما هي قد اضافت اليها — مع تطورها — وظيفة أخرى تطبيقية عملية . وعندما بدأ التعليم الجامعي في المملكة بانشاء جامعة

الملك سعود فهي قد عكست في تكوينها الجانبين النظري والتطبيقي من وظيفة الجامعة المعاصرة ، فالى جانب كليتي العلوم والآداب ، ضمت معهما كليات « التربية ، التجارة ، الهندسة ، الطب ، الزراعة » وقد تزايدت جملة طلابها من ١١٩٤ طالبا (١٩٦٤) الى ٥٥٦٧ طالبا في عشر سنين (١٩٧٤) ، أى أنهم قد تضاعفوا نحو خمس مرات في نحو عقد من السنين ، والمرجح أنهم تضاعفوا مرة أخرى بين ١٩٧٤ — ١٩٨٠ ، حيث تشير الأرقام الى اقترابهم من دائرة العشرة آلاف طالب (م ٢٢ ص ١٨٠) .

ويتبين من دراسة توزيع طلابها بين كلياتها .. انها كانت — وما تزال — في صالح الكليات النظرية منها بدرجة عالية ، فحسب أرقام العام الجامعي ١٩٧٥/٧٤ ١٣٩٥/٩٤هـ بلغ عدد طلاب كلية **الآداب** بها ١١٣٣ طالبا .. اى بنسبة قدرها ٣٥ر٢٠٪ من جملة طلاب الجامعة هذا العام ، واذا ما أضيف اليهم طلاب كلية **التربية** في نفس السنة .. وجملتهم ٩٥١ طالبا ، فان نسبة استيعاب الكليتين من جملة طلاب الجامعة تصل الى ٤٣ر٣٧٪ في هذا العام ، أما كلية الهندسة .. فهي لا تحوز من جملة طلاب الجامعة سوى نسبة قدرها ٩٦ر١٢٪ (اي ٧٢٢ طالبا)، ولا يزيد عدد طلاب كلية **((الطب))** عن ١٩١ طالبا في ١٩٧٤ أي بنسبة نحو ٣ر٤٣٪ فقط من جملة طلاب الجامعة ، ربما لحداثة انشائها .. حيث تخرجت منها الدفعة الأولى في سنة ١٩٧٦ — ١٣٩٦هـ ، ولا يزيد عدد طلاب كلية **((الزراعة))** عن ٣٦٩ طالبا (٦ر٦٢٪ من جملة طلاب الجامعة) .

ورغم ان احتياجات المملكة من كافة التخصصات .. خاصة الجامعية منها ، الا انه يجدر تشجيع الاتجاه نحو الدراسات العملية في كلياتها ومعاهدها المتخصصة ، بحيث تستوعب نسبة متزايدة منهم باستمرار سنة بعد أخرى .. وذلك بما يتناسب مع احتياجات مجالات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة بها .. خاصة وأن الدول العربية المجاورة يمكنها — مؤقتا أو لعدد معين من السنوات قادمة — تلبية احتياجات المملكة من التخصصات النظرية ، وذلك تبعا لنظام التعليم الجامعي الشائع بهذه الدول ، والذي يزيد به عدد الخريجين من الكليات النظرية عنه في الكليات العملية ، بل ومن المعروف أن هناك رصيدا متجددا من خريجي الكليات النظرية في بعض هذه الدول ، بحيث يمكنها مؤقتا كما سبقت الاشارة تلبية احتياجات المملكة من هذه التخصصات .

وتتكرر الصورة في جامعة الملك عبد العزيز التي توزعت كلياتها بين جدة ومكة المكرمة ، ثم استقلت أخيرا مكة المكرمة بجامعتها « ام القرى » ، وقد شملت هذه الجامعة — في البداية — خمس كليات هي « الآداب ، الاقتصاد ، الادارة ، العلوم ، الشريعة والدراسات الاسلامية ، التربية » ثم انشئت بها — في جدة — كليتا « الهندسة والطب » ، مع بعض المعاهد المتخصصة في اطار التنمية الاكاديمية

لهذه الجامعة (الأرصاد الجوية ، الجيولوجيا التطبيقية) ، وقد بلغ عدد طلابها ٣٩٣٩ طالبا في سنة ١٩٧٤ ؛ بينما لم تكن جملتهم تزيد عن ٧٦ طالبا فقط في سنة ١٩٦٨ عندما بدأت كجامعة أهلية ، وهي زيادة لم تتوقف معدلاتها الكبيرة حتى سنة ١٩٨٠ ، ومرة ثانية .. فانه باستثناء الكليتين المستحدثتين بها (الطب والهندسة) ، فانها كانت جامعة خالصة للدراسات النظرية ، أما الجامعة الاسلامية في المدينة المنورة ، فانها بوظيفتها الخاصة تتضمن كليات « الشريعة والدعوة ، واللغة العربية ، والعلوم الشرعية ، بالاضافة الى المعهد العالي للقضاء » ، فهي جامعة خالصة للدراسات الدينية ، قد استمدت من المدينة المنورة — كمهد لظهور أول جامعة اسلامية في مسجدها الشريف — الجذور والتراث ، وهي بوظيفتها الراهنة تعد متكاملة تماما ، خاصة وانها تشرف على عدد كبير من المعاهد العلمية الدينية موزعة في مدن المملكة ، وقد بلغت جملة طلابها ٣١٨١ طالبا (١٩٧٤) ، بالاضافة الى ١١٨٠٥ طالب في المعاهد العلمية التابعة لها ، وارقامها جميعها في تزايد مطرد ، خاصة وان دائرة خدمة هذه الجامعة تمتد الى معظم أنحاء العالم الاسلامي ، حيث يقدر أن هناك نحو ٨٠ جنسية بين طلابها من الدول الاسلامية المختلفة ، تعدهم كدعاة وكمتفقهين في الدين ، وكمدرسين للغة العربية في بلادهم .

وقد أنشئت كلية « البترول والمعادن » بالظهران في سنة ١٩٦٤ ، وقد تطورت الان لتصبح جامعة تطبيقية متكاملة ، تلبية لاحتياجات المملكة الراهنة من التخصصات العلمية والتطبيقية فيتخصصات عديدة هندسية وجيولوجية وتعدينية، وقد تزايد عدد طلابها من ٦٧ طالبا (١٩٦٤) الى ١٢٤٠ طالبا في (١٩٧٤) ، ولا شك أن قدرتها على استيعاب المزيد منهم قد تضاعفت بعد تحويلها لجامعة ، وهي بالفعل تمثل نموذجا « للجامعة » المرتبطة من حيث تجهيزاتها وأساتذتها وطلابها بأحدث تطورات العصر وانجازاته العلمية ، وقد انشئت في فترات قريبة متلاحقة نوايات أخرى لجامعات جديدة في « أبها والدمام » كفروع لواحدة من الجامعات الرئيسية المذكورة ، تحتوى على كليات ذات طبيعة نظرية خصوصا في أبها .

ولا شك أن هذا التوسع الفائق في انشاء الجامعات والكليات والمعاهد العليا ، انما يمثل اتجاها ايجابيا من جميع النواحي الثقافية والاجتماعية والحضارية ، كما أن له انعكاساته المؤكدة بالنسبة للتنمية الاقتصادية ، وبالذات احتياجاتها من قوة العمل الفنية رفيعة المستوى عالية التخصص ، خاصة وقد اقترن ذلك ببرنامج سخي نحو ابتعاث أفضل الخريجين للخارج للحصول على درجات علمية فوق الجامعية ، يقدر عددهم بالعشرات في بعض المجالات ، وبالمئات في بعضها الآخر ، ويتم ذلك سنويا ، **غير أنه يتبقى بعد كل هذه الايجابيات سؤال يتصل بمدى انعكاس كل ذلك في الهيكل الوظيفي العام للعمالة في المملكة ، أو بعبارة أبسط الى أين يتجه خريجو هذه الجامعات من مجالات العمل والوظائف ؟**

وتبعا لأرقام (جدول ٤) والمستمد من تقرير خطة التنمية الثانية في المملكة (٧٥ ــ ١٩٨٠) ، يمكن الاجابة عن السؤال في النقاط الآتية :

(١) يوضح الجدول أن هناك ٤٤٥ر٧ الف عامل يعملون في وظائف في غير القطاع الانتاجي ، أي بنسبة قدرها ٢٧ر٨٥٪ من جملة قوة العمل في المملكة (١٩٧٥) ، وتبلغ جملة العناصر السعودية من بينهم ٢٩٥ الف عامل ، وهو مما يعكس الاتجاه الحالي للمتعلمين السعوديين نحو الدخول في نسيج القطاع الوظيفي ، وذلك نظرا للتيسيرات التي تقدم لهم في هذا القطاع ، وكذلك لارتفاع مرتباته بالقياس الى سهولة أدائه ، وعدم احتياجه لتدريب طويل ، وتشير التوقعات الى استمرار جاذبية هذا القطاع ، بحيث يتوقع أن تصل جملة العاملين به الى ٨١٩ر٤ ألف عامل ، أي نحو ٣٥٪ من جملة قوة العمل في سنة ١٩٨٠ ، مع زيادة نسبة العناصر السعودية نظرا لجاذبيته المذكورة ، فضلا عن اتجاه الدولة نحو قصر الكثير من الوظائف الحكومية على السعوديين وجدهم ، ويكفي للتدليل على تضخم القطاع الوظيفي (بالقياس الى تراجع القطاع الانتاجي) مراجعة أرقام نمو فئة « الكتبة » من بينها ، فهي وحدها ــ الكتبة ــ سوف يبلغ حجمها المتوقع في ١٩٨٠ نحو ٢٢١ر٤ ألف عامل ، وهو رقم يقترب من رقم جملة المزارعين في المملكة في نفس العام .

(٢) بلغت جملة العاملين في المستويات العليا والوسطى من الجهاز الحكومي ١٠٦ر٨ الف عامل (١٩٧٥) ، أي بنسبة قدرها ٦٧ر٦٪ من جملة قوة العمل السعودية في نفس العام ، وتبلغ نسبة العناصر السعودية من بينها نحو ٦٥ر٧٥٪ وهو ما يؤكد الاتجاه السابق تحديده ، واذا كان لهذا الاتجاه ايجابياته التي تتمثل في سد احتياجات هذا القطاع من العاملين السعوديين من مستوى مرتفع ، فان سلبياته تتمثل في أن جاذبية العمل الوظيفي قد منعت هذه العمالة الفنية من الاتجاه الى القطاعات الانتاجية ، حيث أن الأخيرة أصعب ، وتحتاج الى خبرة لا يوفرها التعليم الجامعي النظري ، كما أن ارباح هذه القطاعات الانتاجية وعوائدها تتأخر بعض الوقت ، ولكنها بلا شك تمثل القطاعات الأكثر جدوى ، بالنسبة لاقتصاديات المملكة في الحاضر والمستقبل ، خاصة وأن التوقعات تشير الى احتمال استيعاب هذه الوظائف الحكومية لمزيد من أكثر عناصر قوة العمل السعودية تأهيلا ، بحيث يمكن أن يصل عدد العاملين بها في سنة ١٩٨٠ الى نحو ١٤٨ر١ الف عامل جلهم من السعوديين ، ومن المؤكد أن هناك نقطة عند منحنى العرض والطلب ، يلزم تحديدها بدقة حتى لا تواجه هذه العناصر العالية المستوى ــ التي تعد نفسها لشغل هذه الوظائف ــ بأنها بلا عمل لها فعال في جهاز حكومي متضخم ، وبذلك تتحول نسبة من هذه الكفاءات عالية المستوى الى فائض عمالة ظاهر أو مستتر ، مما قد يربك الجهاز الحكومي ذاته ، بينما بقية القطاعات الاقتصادية ــ خاصة

المنتجة ـــ في اشد الحاجة اليها ، وبالاخص مع توافر رؤوس الاموال اللازمة لعمليات الاستثمار ، ولكنها تدور دورة مغلقة في اعمال البناء وشراء الاراضي ، وبالنظر الى فئة « المديرين » وحدها ، يلاحظ ان نسبتها قد بلغت نحو ٨٥ر٠ ٪ من جملة قوة العمل في المملكة ، فهي بذلك تزيد عنها في الجزائر (٨٠ر٠ ٪) وفي تونس (٧٠ر٠ ٪) وفي سوريا (٤٠ر٠ ٪) ، اي انها قد تجاوزت في المملكة مثيلتها في بعض الدول العربية .

(٣) يوضح جدول (٥) والخاص بتوزيع قوة العمل في بعض مدن المنطقة الغربية ، حيث اجريت عملية مسح اجتماعي اقتصادي لمراكزها الحضرية ، انعكاس معظم سلبيات العملية التعليمية والتوجيهية في توزيع قوة عملها على وجوه النشاط الاقتصادي المختلفة ، وقد سبقت الاشارة الى دور المدن السعودية الرئيسية والمراكز الحضرية الاخرى في تغيرات قوة العمل في المملكة ، باعتبارها مراكز جذب للايدي العاملة الزراعية والرعوية بصفة اساسية ، بحيث ادت الى ظهور مجموعة من الخصائص المشتركة فيما بينها ، فيما يتصل تكوين قوة العمل بها ، وتراتب الوظائف حسب نسبة استيعابها ، حيث تستوعب الخدمات الاجتماعية والشخصية ، والبناء والتشييد والتجارة النسبة الكبرى من قوة عمل ايهما ، ويعني ذلك ان معظم هذه المدن ، هي في جوهرها مراكز للخدمات الحضرية، بأكثر منها مدنا للوظائف الحضرية ، حيث لا تستند اقتصادياتها الا بدرجة محدودة على مواردها وامكانياتها الخاصة ، وان دخول الافراد في قوة عملها ، لا يتجه مباشرة الى النواحي الانتاجية (الصناعة) ، بل الى وسائط الخدمات الحكومية وغيرها .

وتوضح النتائج السابق تحديدها مرة اخرى ان النتائج ليست في ايجابية مقدماتها ، وان هناك خطا من المفارقة بين السياسة العامة للتعليم والتدريب في المملكة ، وبين النتائج الفعلية لها، وان هناك عددا من النقاط الجوهرية التي تتطلب مزيدا من التقص والمتابعة ، حول العلاقة بين نظام التعليم في المملكة وبين احتياجاتها الفعلية من القوة العاملة ، **واذا جاز في مثل هذه الدراسة تقديم نوع من التوصيات في هذا المجال ، فيمكن ايجازها فيما يلي :**

ا ـــ التوسع في انشاء العشرات من مراكز التدريب المهني في شتى التخصصات ، في مناطق الريف والبادية ، اما لتدريبهم على اعمالهم التقليدية ورفع مستوى ادائهم الوظيفي تبعا للمستويات الحديثة ، خاصة اذا ما اندرج ذلك تحت خطة تنمية شاملة للاقتصادين الزراعي والرعوي ، او لتدريبهم على ما يحتمل ان يلتحقوا به من اعمال في المراكز الحضرية .. حال نزوحهم اليها .

ب ـــ ايقاف الاتجاه الحالي من الايدي العاملة السعودية المؤهلة نحو

الالتحاق بالوظائف الكتابية والمكتبية والادارية ، او بمعنى ادق ايقاف تضخم الجهاز الوظيفي بالكفايات التي لا تجد لها فيه فعالية حقيقية ، خاصة وان جاذبية الوظائف الكتابية .. تمنع اتجاه هذه الكفايات في مجالات الانتاج الحقيقية بالنسبة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

جـ ــ الحد من التوسع في انشاء الكليات النظرية ، ورصد النسبة الكبرى من ميزانيات التوسع في التعليم الجامعي .. نحو تأسيس مراكز البحوث والمعامل التطبيقية والمختبرات ووحدات التدريب التكنولوجي من أعلى مستوى ، وتشجيع الطلاب على الالتحاق بالكليات العملية ، حيث ان توافر الأيدي العاملة من مستوى مرتفع ، يمثل الرصيد الاساسي لدفع ديناميات الخطة بأسرع معدل نحو تحقيق اهدافها .

الجداول

جدول (١) تطور انتاج وايراد البترول

البيان السنة	الانتاج مليون برميل	الايراد مليون دولار	البيان السنة	الانتاج	الايراد
١٩٤٦	٦٠	١٠	١٩٦٢	٦٠٠	٤١٠
١٩٤٧	٩٠	–	١٩٦٣	٦٥٢	٦٠٨
١٩٤٨	١٤٣	–	١٩٦٤	٦٢٤	٥٢٣
١٩٤٩	١٧٤	–	١٩٦٥	٨٠٥	٦٦٤
١٩٥٠	٢٠٠	٥٧	١٩٦٦	٩٥٠	٧٩٠
١٩٥١	٢٧٨	١١٠	١٩٦٧	١٠٢٤	٩٠٤
١٩٥٢	٣٠٢	٢١٢	١٩٦٨	١١١٤	٩٢٦
١٩٥٣	٣٠٨	١٧٠	١٩٦٩	١١٧٤	٩٤٩
١٩٥٤	٣٠١	٢٣٦	١٩٧٠	١٣٨٧	١٢١٤
١٩٥٥	٣٥٧	٣٤١	١٩٧١	١٧٤١	١٨٨٥
١٩٥٦	٣٦٧	٢٩٠	١٩٧٢	٢٢٠٢	٢٧٤٥
١٩٥٧	٣٧٤	٢٩٦	١٩٧٣	٢٧٧٣	٤٣٤٠
١٩٥٨	٣٨٥	٢٩٨	١٩٧٤	٣٠٩٥	٢٢٥٧٤
١٩٥٩	٤٢١	٣١٣	١٩٧٥	٢٥٨٣	٢٥٦٧٥
١٩٦٠	٤٨١	٣٣٤			
١٩٦١	٥٤١	٣٧٨			

١ – الأرقام مقربة الى الآلاف

٢ – المصدر : وزارة البترول والثروة المعدنية ، بيانات أرامكو عن مدفوعاتها للمملكة (مؤسسة النقد العربي السعودي ، دائرة الأبحاث الاقتصادية ، النشرة الاحصائية ، ديسمبر ١٩٧٠ ، ١٩٧٦) .

جدول (٢) تغيرات قوة العمل في المملكة بين ٧٠ – ١٩٧٥ والعمالة المتوقعة حتى ١٩٨٠

بيان / القطاع	١٩٧٠		١٩٧٥		نسبة التغير	العمالة المتوقعة ١٩٨٠		
	العدد	٪	العدد	٪	٪	العدد	٪	التغير ٪
الزراعة والصيد	٣١١ر٩	٢٨ر٣٠	٣١١ر٢	٢٠ر٥	(٠ر٢)	٢٩٦ر٤	١٢ر٧	(٤ر٨)
البناء والتشييد	١٤١ر٥	١٢ر٨	٣١٤ر٢	٢٠ر٦	١٢٢ر٠	٥٩١ر٩	٢٥ر٤	٨٨ر٤
الخدمات	١٣٧ر٥	١٢ر٥	١٨٨ر٤	١٢ر٤	٣٧ر٠	٢٩٧ر٩	١٢ر٨	٥٨ر١
التجارة	١٣٠ر٢	١١ر٨	٢١١ر٠	١٣ر٩	٦٢ر١	٣٦١ر٤	١٥ر٥	٧١ر٣
النقل والمواصلات	٦٢ر١	٥ر٦	١٠٣ر٢	٦ر٨	٦٦ر٢	١٦٢ر٥	٧ر٠	٥٧ر٥
الادارة العامة	٦٠ر٨	٥ر٥	٨٥ر٢	٥ر٦	٤٠ر١	١٦٢ر١	٧ر٠	٩٠ر٣
التعليم	٣٨ر٥	٣ر٥	٦٢ر٥	٤ر١	٦٢ر٣	١٤٢ر٢	٦ر١	١٢٧ر٥
الصناعة	٣٦ر١	٣ر٢	٤٦ر٥	٣ر٠	٢٨ر٨	٧٧ر٥	٣ر٣	٦٦ر٧
التعدين	٢٥ر٧	٢ر٣	٤٥ر٥٦	٣ر٠	٧٧ر٤	٦٢ر١	٢ر٧	٣٦ر٢
الصحة	١٣ر٤	١ر٢	٢١ر٢	١ر٤	٥٧ر٥	٤٨ر٤	٢ر١	١٢٩ر٤
المرافق	١٢ر٢	١ر١	١٨ر٣	١ر٢	٥٠ر٠	٢٩ر٥	١ر٣	٢١ر٢
بدو	١٣٣ر٩	١٢ر١	١١٤ر٩	٧ر٥	(١٤ر٢)	٩٨ر٧	٤ر٢	(١٤ر١)
جملة	١١٠٣ر٨	١٠٠ر٠٠	١٥٢٢ر٢	١٠٠	٣٧ر٩	٣٣٣٠ر٦	١٠٠	٥٣ر١

الجدول من اعداد الباحث ، مصدر الأرقام : خطة التنمية الثانية : ١٩٧٥ – ١٩٨٠

جدول (٣)
عدد الطلاب والطالبات في مختلف مراحل التعليم في المملكة
(١٩٦٥/٦٤ – ١٩٧٤/٧٣)

المرحلة التعليمية/السنة	١٩٦٥/٦٤	١٩٦٨/٦٧	١٩٧١/٧٠	١٩٧٤/٧٣
تعليم البنين				
رياض الأطفال	–	٦٠٥	٨٣٦	١٠٩٠
الثقافة الشعبية	٣٢٧٣٩	٣٤٨٢٤	٤٢٤١٤	٥٩٠٦٢
ابتدائية	١٧٤٥١٤	٢٣٤٧٢٦	٢٨٦١٤٩	٣٦٤٦٥١
متوسطة	١٤٨٤٢	٣٠٦٧٦	٤٣٠١٦	٦٣٤٣٧
متوسطة حديثة	–	–	٨٧٧	٨٧٤

تابع جدول (٣)

ثانويـة	٢٤٨٤	٥٨٣٤	١١٥٦٦	١٧٧٦٩
دار التوحيد	٧١٤	—	—	—
معاهد المعلمين	٧٨٨٧	٢٠٩٣	٥٣٩٢	٧٥٨٢
الصناعي الثانوي	٢٤١٤	٧٢٥	٨١٩	١٤٧٧
الصناعي العالي	—	—	—	١١٩
التجاري المتوسط	٧٥٨	٢٠٧	—	—
التجاري الثانوي	—	—	—	٥٨٤
الزراعي المتوسط	٨٤٤	١٢٧	٢٩	—
التربية الفنية	—	١٠٨	١٥٠	٢١٥
التربية الرياضية	—	٧٢	١٦٠	٢٠٠
الدراسات التكميلية	—	٩٨٨	٩٨٩	١٠٠٨
التعليم الخاص	٦٥٢	٩٩٠	١٢٥٧	١٧٢٥
المعاهد العلمية	٣٥٧٥	٦٧٢١	٨٧٢٥	١١٨٠٥
التعليم الليلي	—	٦٠٨٥	٧٧٧٩	٩٣٦٣
جامعة الرياض	١١٩٤	١٨٥٥	٣٦٠٧	٥٥٦٧
جامعة الملك عبدالعزيز (١)	—	—	—	٣٩٣٩
الجامعة الإسلامية	—	—	٥٥١	٧٣٢
كلية البترول والمعادن	٦٧	١٥٣	٥٠٦	١٢٤٠
الشريعة واللغة	١١٦٥	١٧٢٦	٢٢١٧	٢٨٤٧
المعهد العالي للقضاء	—	٥٠	٧٥	٨٤
المجمـوع	٢٤٤٣١٧	٣٢٩٠١٣	٤١٨٠٧٩	٥٥٥٣٧٠
تعلـيم البنات				
الثقافة الشعبية	—	—	—	٩٤١٤
ابتدائيـة	—	—	١٢٧٧١٥	١٩٢٠٥٧
متوسطـة	—	—	٨٠٥٢	٢٨٦٥٥
ثانويـة	٤٢١٨٢	٨٦٧٤٩	٦٧٣	٥٩٥٩
معلمات متوسطة	—	—	٥٨٠٥	٢٣٣٧
معلمات ثانوية	—	—	٤٨١	٢٥٩٠
معاهد التمريض	—	—	١١٤	٢٠٠
المعاهد الفنيـة	—	—	٧١٠	—
كلية التربية للبنات			٨٠	٤٧٣
المجمـوع	٤٢١٨٢	٨٦٧٤٩	١٤٣٦٣٠	٢٤١٦٨٥
التعليم الأهلي				
رياض الأطفال	—	—	٤٨٥٨	٧٩٩٤
الثقافة الشعبية	—	—	—	٦٠٦
ابتدائية	—	—	١٤١٩٦	٢١٠٢٨

تابع جدول (٣)

متوسطة	١٢٩٦٢	٢٣٠٣٠	٥١٦٢	٨٥٧٨،
ثانويـــة	—	—	٣٣٣٨	٣٥٤٠
أخـــرى	—	—	٢٨١٤	٦٥٠٧
جامعة الملك	—	٧٦،	٤٩١	—
المجمـــوع	١٢٩٦٢	٢٣١٠٦	٣٠٨٥٩	٤٧٢٥٣
المجموع العام	٢٩٩٦٤١	٤٣٨٨٦٨	٥٩٢٥٦٨	٨٤٤٣٠٨

(١) منذ عام ١٩٧٢/٧١ أصبحت جامعة الملك عبدالعزيز حكومية ، وضم إليها كليتا الشريعة والتربية بمكة .

المصدر : جداول الكتاب الاحصائي السنوي .

جدول رقم (٤)

تقدير القوى العاملة السعودية وغير السعودية حسب الفئات الوظيفية ١٣٩٥-١٤٠٠ هـ (١٩٧٥-١٩٨٠ م)
(بالألف)

الفئة الوظيفية	١٣٩٥هـ (١٩٧٥م)			١٤٠٠هـ (١٩٨٠م)			الزيادة خلال الفترة		
	سعوديين	غير سعوديين	الجملة	سعوديين	غير سعوديين	الجملة	سعوديين	غير سعوديين	الجملة
مديرون	٧ر٤	٣ر٦	١٣ر٧	٨ر٧	١٢ر٤	٢١ر١	١ر٣	٦ر١	٧ر٤
مهنيون	٤٨ر٤	١٥ر٧	٦٤ر١	٥٢ر٩	٢٣ر٥	٧٦ر٤	٤ر٥	٧ر٨	١٢ر٣
فنيون ومساعدون	٢٥ر٠	٣١ر٤	٥٦ر٤	٣٣ر٤	٨١ر٣	١١٤ر٧	٨ر٤	٤٩ر٩	٨ر٣
كتبـــة	٦٧ر٥	٣١ر٤	٩٨ر٩	٩٩ر٦	١٢١ر٨	٢٢١ر٤	٣٢ر١	٩٠ر٤	١٢٢ر٥
موظفو مبيعات	٨٢ر٣	٤٧ر١	١٢٩ر٤	٩٧ر٢	١١٢ر٦	٢٠٩ر٨	١٤ر٩	٦٥ر٥	٨٠ر٤
اعمال خدمات	١٠٥ر٢	٤٧ر١	١٥٢ر٣	١٣٤ر٥	١٤٥ر٢	٢٧٩ر٧	٢٩ر٣	٩٨ر١	٢٧ر٤
مشغلـون	٤٠ر٠	٢٥ر١	٦٥ر١	٥٧ر١	٥١ر٤	١٠٨ر٥	١٧ر١	٢٦ر٣	٤٣ر٤
عمال مهرة	٧٠ر١	٤٧ر١	١١٧ر٢	٩٣ر٥	١٠١ر٩	١٩٥ر٤	٢٣ر٤	٥٤ر٨	٧٨ر٢
عمال شبه مهرة	١٧٠ر٠	٦٢ر٨	٢٣٢ر٨	٢٦٥ر٠	١٦٢ر٥	٤٢٧ر٥	٩٥ر٠	٩٩ر٧	١٩٤ر٧
عمال غير مهرة	٢٤٤ر٠	—	٢٤٤ر٠	٢٩٦ر٤	—	٢٩٦ر٤	٥٢ر٤	—	٥٢ر٤
مزارعـــون	٣١١ر٢	—	٣١١ر٢	٢٨١ر٠	—	٢٨١ر٠	(٣٠ر٢)	—	(٣٠ر٢)—
بـــدو	١١٤ر٩	—	١١٤ر٩	٩٨ر٧	—	٩٨ر٧	(١٦ر٢)	—	(١٦ر٢)—
الجملـــة	١٣٨٦ر٠	٣١٤ر٠	١٦٠٠ر٠	١٥١٨ر٠	٨١٢ر٦	٢٣٣٠ر٦	٢٣٢ر٠	٤٩٨ر٦	٧٣٠ر٦

المصدر : الخطة الاقتصادية والاجتماعية (١٣٩٥-١٤٠٠) هـ .

جدول (٥)

توزيع قوة العمل في المدن الرئيسية بالمنطقة الغربيـــة (النسب مئوية) ١٩٧١

البيان / المدينـــة	الخدمات	التجارة	التشييد	النقل	الصناعة	التعليم	المرافق	حرف أخرى	جملة
جـــدة	٤٢ر٩١	١٦ر٠٨	١٥ر٤٤	١١ر٥٩	٧ر٠١	٢ر٦٢	٢ر٠٠	٢ر٣٥	١٠٠
مكة المكرمة	٤٩ر٠٦	١٣ر١٠	١٢ر٤١	٨ر١٠	٢ر٤٧	١ر١٦	١ر٢٧	٨ر٤٣	١٠٠
المدينة المنورة	٤٦ر٥٠	١٥ر٧٥	٧ر٩٠	٦ر٦٧	٢ر٨١	٧ر٨٧	٢ر٦٥	٩ر٨٥	١٠٠
الطـــائف	٥٦ر٥٩	١١ر٨٥	٦ر٧٩	٧ر٨٥	١ر٥٩	٧ر١٠	١ر٦٨	٦ر٥٥	١٠٠
ينبـــع	٥١ر٨٤	٩ر٩١	٤ر٩٩	١٦ر٩٢	٩ر٤٥	١ر٠٠	٠٠ر٥٠	٥ر٣٩	١٠٠
تبـــوك	٦٩ر٧٢	٥ر٠٠	١٥ر٢٧	٤ر٢٩	٠ر٥١	١ر٠٣	٠٠ر٣٤	٣ر٨٤	١٠٠

مصدر الأرقام : جداول المسح الاجتماعي الاقتصادي للمنطقة الغربية .
النسب المئوية من اعداد الباحث .

جدول (٦)

اجمالي عدد السعوديين المبتعثين للدراسة في الجامعات الأجنبيـــة (١٩٧٥)

البيـــــان	الدرجـــة العلميـــة				نسبة التوزيع ./
	بكالريوس	ماجستير	دكتوراه	جملـــة	
مجموع البعثات من كافة الادارات	٧٧٢	٢٧٥	٥١٥	١٥٦٢	٦١ر٢
مجموع البعثات بموجب برنامج الابتعاث	٨٣١	٨٧	٦٦	٩٨٤	٣٨ر٨
جملة عدد المبعوثين	١٦٠٣	٣٦٢	٥٨١	٢٥٤٦	١٠٠
نسبة التوزيع ./	٦٣	١٤ر٢	٢٢ر٨	١٠٠	–

مصدر الأرقام : تقرير خطة التنمية الثانية ١٣٩٥ – ١٤٠٠ هـ – ١٩٧٥ – ١٩٨٠ م.

الأشكال

شكل ١

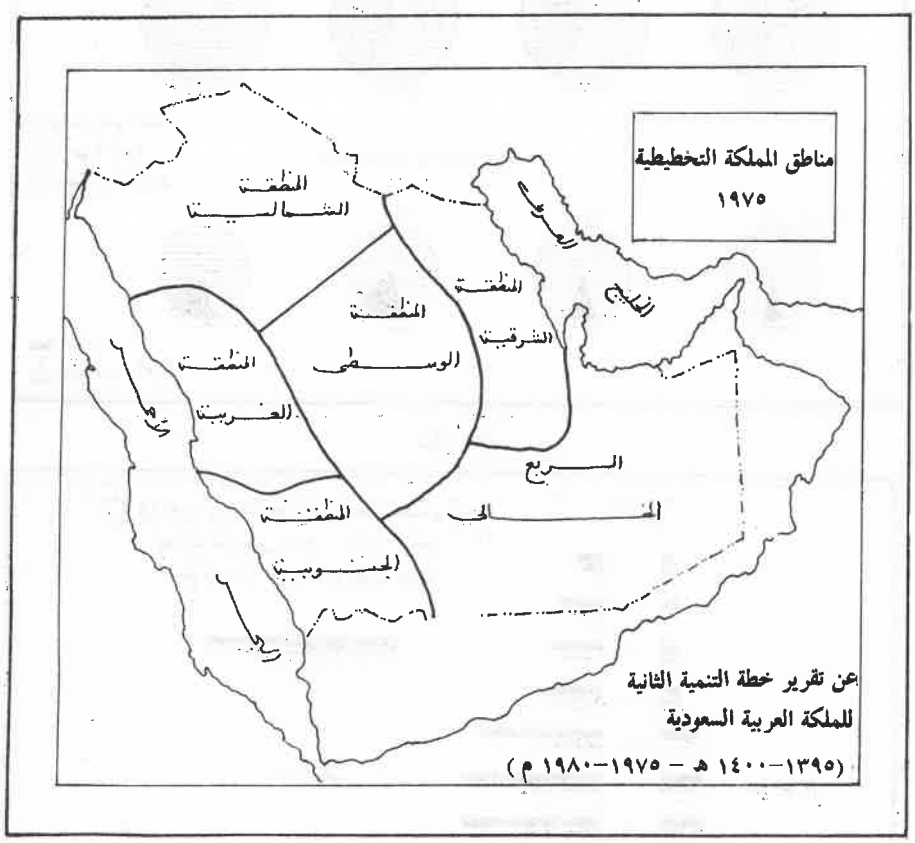

شكل ٢

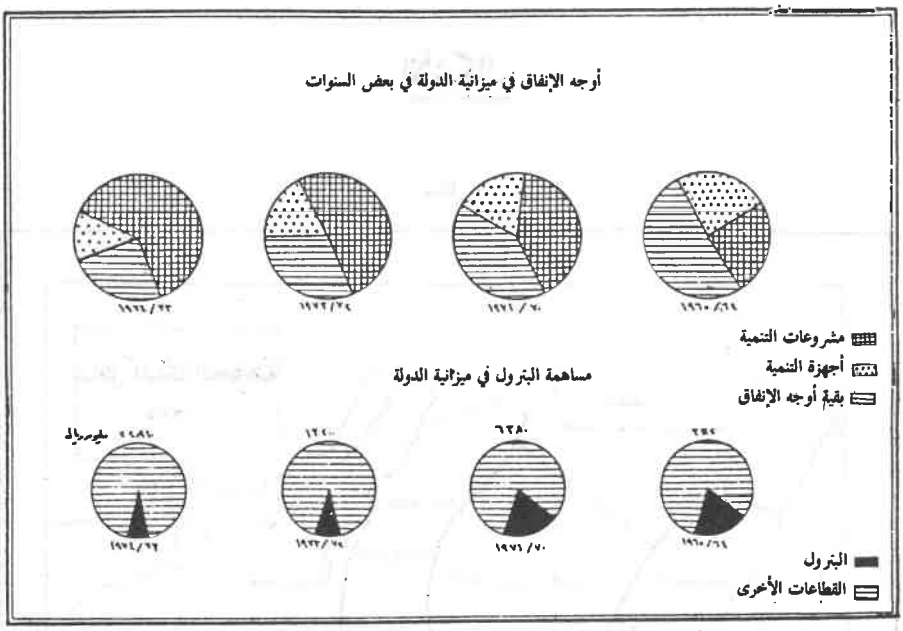
أوجه الإنفاق في ميزانية الدولة في بعض السنوات
١٩٦٠/٦١
١٩٧١/٧٠
١٩٧٤/٧٣
١٩٧٥/٧٤
مشروعات التنمية
أجهزة التنمية
بقية أوجه الإنفاق
مساهمة البترول في ميزانية الدولة
٢٩٤
٦٢٨٠
١٢٤٠
٤٤٨٥ مليون ريال
١٩٦٠/٦١
١٩٧١/٧٠
١٩٧٤/٧٣
١٩٧٥/٧٤
البترول
القطاعات الأخرى

شكل (٣)

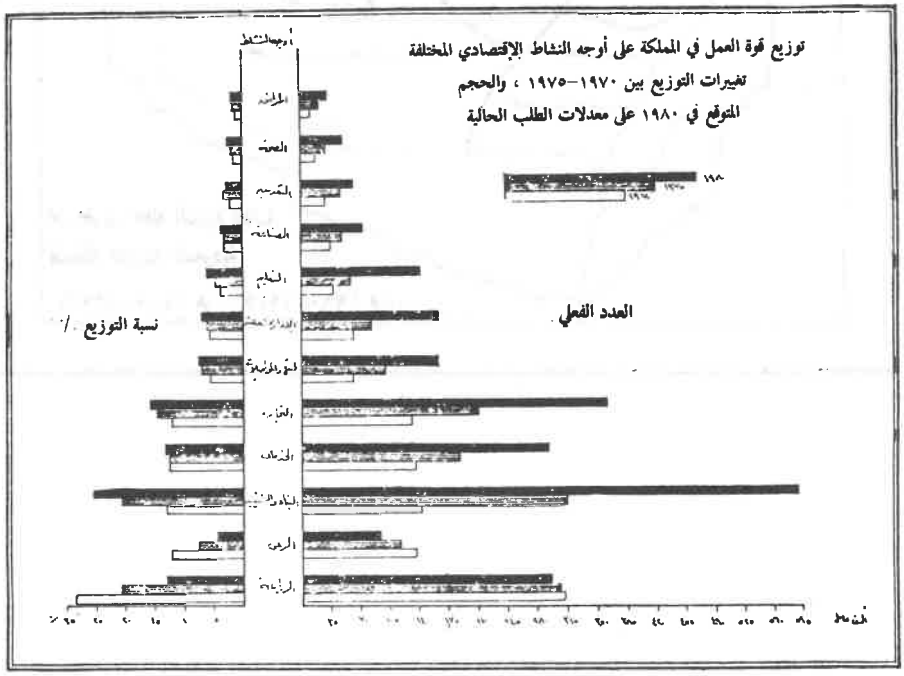
توزيع قوة العمل في المملكة على أوجه النشاط الإقتصادي المختلفة
تغيرات التوزيع بين ١٩٧٠-١٩٧٥ ، والحجم
المتوقع في ١٩٨٠ على معدلات الطلب الحالية
١٩٨٠
العدد الفعلي
نسبة التوزيع /

شكل (٤ أ)

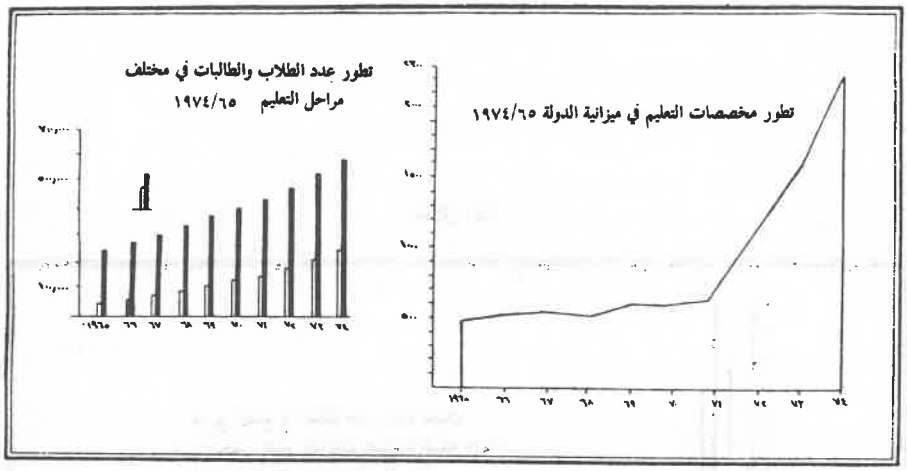
تطور عدد الطلاب والطالبات في مختلف
مراحل التعليم ١٩٧٤/٦٥
تطور مخصصات التعليم في ميزانية الدولة ١٩٧٤/٦٥

شكل (٤ ب)

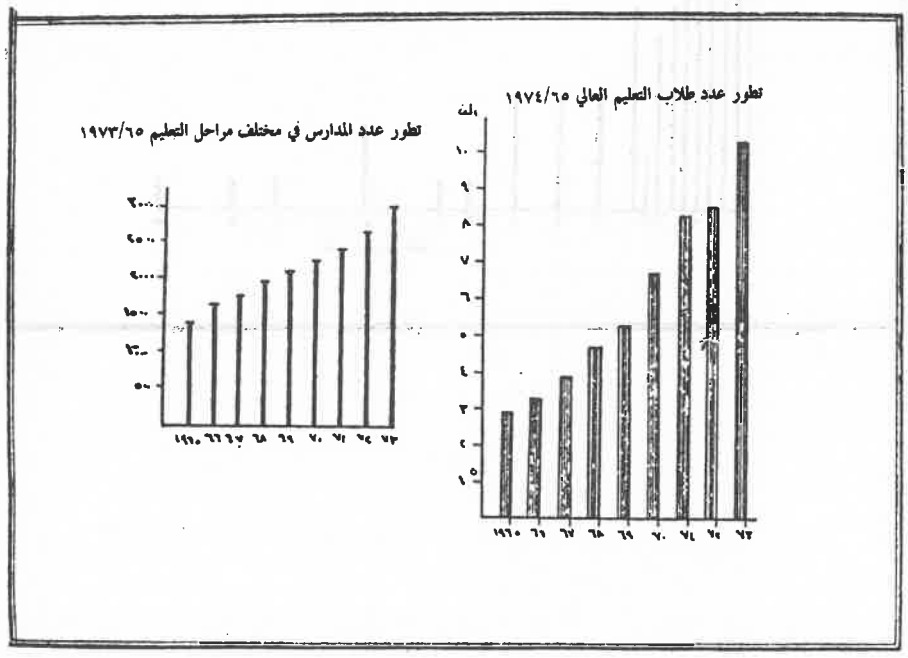
تطور عدد طلاب التعليم العالي ١٩٧٤/٦٥
تطور عدد المدارس في مختلف مراحل التعليم ١٩٧٣/٦٥

شكل (٥)

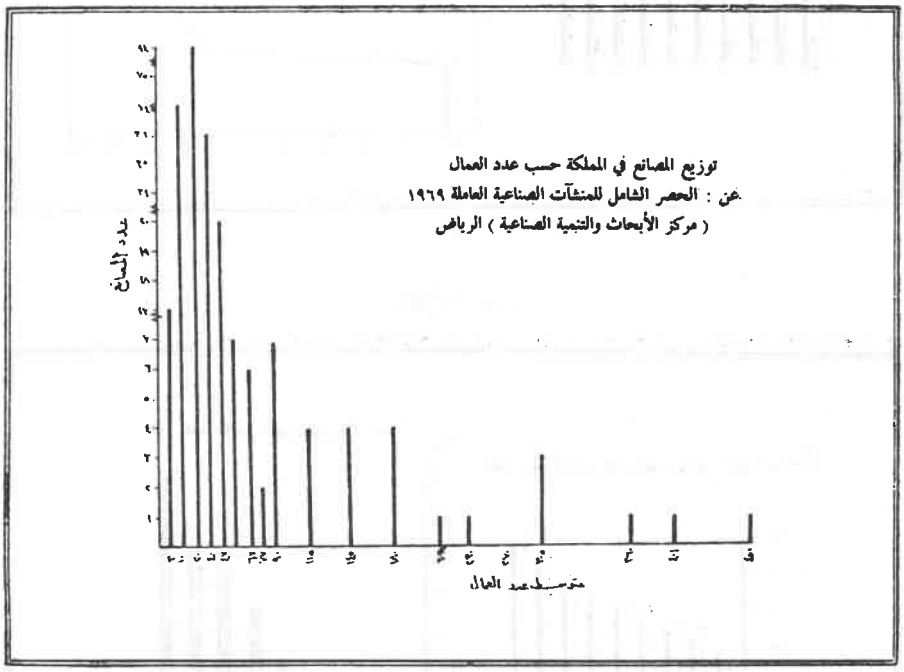
توزيع المصانع في المملكة حسب عدد العمال
عن : الحصر الشامل للمنشآت الصناعية العاملة ١٩٦٩
(مركز الأبحاث والتنمية الصناعية) الرياض
عدد المصانع
متوسط عدد العمال

المراجع

(١) ابو بكر متولي : « تخطيط المناطق وأهميته للمملكة العربية السعودية» ، مجلة الاقتصاد والادارة، مركز البحوث والتنمية ، جامعة الملك عبد العزيز بجدة ، العدد الاول ، رجب ١٣٩٥ هـ ــ ١٩٧٥ .

(٢) توم شي : « الريال السعودي .. لبنة في صرح التقدم الاقتصادي » (مترجم) ، مجلة قافلة الزيت ، الظهران ، ١٩٧٣م ــ ١٣٩٣هـ .

(٣) حسن حمزة حمزة « امكانية التنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية » ، وزارة الزراعة والمياه ، الرياض (بدون تاريخ) .

(٤) راشد البراوي : « الدولة والنظم الاقتصادية في الشرق الاوسط » (مترجم) ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٠ .

(٥) شارل عيسوي ، محمد بجانه : « اقتصاديات بترول الشرق الاوسط » ترجمة محمد علي زيد ، مؤسسة سجل العرب ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

(٦) عبد السلام بدوي « تقرير من مؤتمر السكان العالمي .. بوخارست ١٩٧٤ » ، مجلة الاقتصاد والادارة ، مركز البحوث والتنمية ، كلية الاقتصاد والادارة ، جامعة الملك عبد العزيز ، العدد الثاني ، ١٣٩٦ هـ .

(٧) عمر الفاروق السيد رجب : «دراسات في جغرافية المملكة » ، دار الشروق ، جدة ، ١٩٧٨ .
« ايكولوجية البداوة في المملكة العربية السعودية » ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ١١ ، يوليو ١٩٧٧ .

(٨) عمر الفاروق السيد رجب : « الخريطة السكانية للمملكة العربية السعودية » ، مجلة الدارة دارة الملك عبد العزيز ، الرياض ، رجب ١٣٩٨هـ .

(٩) عمر الفاروق السيد رجب : « المدينة السعودية .. ملامح وخصائص » ، مجلة الفيصل ، الرياض ، العدد الثامن ، صفر ١٣٩٨ هـ .

(١٠) محمد أيوب « هجرة البدو الى المدن واثرها في الانتاج الحيواني والزراعي بالمملكة العربية السعودية » ، مجلة الرائد ، نوفمبر ١٩٦٢ .

(١١) محمد صبحي عبد الحكيم : « الموقف السكاني في الوطن العربي » ، مجلة الشرق الاوسط ، مركز بحوث الشرق الاوسط ، جامعة عين شمس ، العدد الثاني ، ١٩٧٥ .

(١٢) محمد محمود الصياد « توطين البدو في البلاد العربية » ، مجلة مرآة العلوم الاجتماعية ، ديسمبر ١٩٦٥ .

(١٣) محيي الدين صابر : « التغير الحضاري وتنمية المجتمع » ، مركز تنمية المجتمع في العالم العربي، سرس الليان ، ١٩٦٢ .

(١٤) مصطفى الشهابي : « الانعاش الاجتماعي في البادية » ، من بحوث حلقة الدراسات الاجتماعية، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٥٠ .

(١٥) المركز الديموجرافي لشمال افريقية « العوامل الديموغرافية والقوة البشرية » ، التقرير الاول (الانماط العمرية والنوعية للمساهمة في النشاط الاقتصادي) ترجمة : مدحت محمد علي جاد ، واعداد شعبة السكان بقسم الشئون الاجتماعية بالامم المتحدة ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

(١٦) الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية (الدار العربية للموسوعات) ، القاهرة ، ١٣٩٢هـ — ١٩٧٢ .

(١٧) الهيئة المركزية للتخطيط : « تقرير الهيئة المركزية للتخطيط » ، الرياض ، ١٣٩٤هـ — ١٩٧٤م .

(١٨) جامعة الدول العربية : « تقرير عن قوة العمل في الدول العربية » (تقرير غير منشور) ، ١٩٧٥ .

(١٩) مركز الابحاث والتنمية الصناعية « دليل الاستثمار الصناعي في المملكة العربية السعودية » ، جدة ، ١٣٩٥هـ — ١٩٧٥م .

(٢٠) مؤسسة النقد العربي السعودية (دائرة الابحاث الاقتصادية) ، التقرير السنوي (١٥ عددا) ، بين ١٣٨١ — ١٣٩٥ هـ — ١٩٦١ — ١٩٧٥ .

(٢١) مؤسسة النقد العربي السعودي ،(دائرتا الابحاث الاقتصادية والاحصاء) ، النشرة الاحصائية ، العدد الاول ٩٥ — ١٣٩٦هـ — ٧٥ — ١٩٧٦ .

(٢٢) وزارة التخطيط (المملكة العربية السعودية) « خطة التنمية الثانية ١٣٩٥ — ١٤٠٠هـ — ١٩٧٥ — ١٩٨٠ م

(٢٣) وزارة الداخلية ، شئون البلديات (الادارة العامة لتخطيط المدن والمناطق) ، تقارير مختلفة عن مدن المملكة ، اعداد مؤسسة دوكسيادس .

(٢٤) وزارة الداخلية « تقرير المخطط الاقليمي للمنطقة الغربية ، والمسح الاجتماعي الاقتصادي لها في ١٩٧١ ، من اعداد والتر مانيو وشركاه لاعمال التخطيط .

(٢٥) وزارة الصناعة والكهرباء (وكالة الوزارة لشئون الصناعة) ، المملكة العربية السعودية « المؤسسات الصناعية المرخصة بموجب نظامي حماية وتشجيع الصناعات الوطنية واستثمار رأس المال الاجنبي » حتى نهاية ١٣٩٥ هـ — الرياض ١٣٩٦ هـ .

(٢٦) وزارة المالية والاقتصاد الوطني (مصلحة الاحصاءات العامة) « اجمالي الانتاج المحلي للمملكة العربية السعودية » ، جمادي الثانية ١٣٩٢ هـ ، يوليو ١٩٧٢ .

(٢٧) وزارة المالية ، « النتائج العامة لحصر المؤسسات الشامل في المدن الرئيسية بالمملكة العربية السعودية لسنة ١٣٨٧ هـ — ١٩٦٧ .

(٢٨) وزارة المالية« الكتاب الاحصائي السنوي (عشرة اعداد) من ١٣٨٥ — ١٣٩٤ هـ ١٩٦٥ — ١٩٧٤

(٢٩) وزارة المالية ، « حسابات الدخل القومي للمملكة العربية السعودية » ، ١٣٨٦ — ١٣٩٦ هـ جمادي الثانية ١٣٩٧ هـ .

(٣٠) وزارة المالية ،النتائج الاولية لتعداد السكان والمساكن لمملكة العربية السعودية ١٣٩٤ — ١٩٧٤

31– Ackerman, E.A. "Population, Natural resources and technology", in, "Population geography", by: Demko, G.J., Rose, H.M., and, Schnell, G.A., (eds.). Mc-Graw-Hill Book Company, New York, 1970.
32– ARAMCO Handbook, "Oil and the Middle East", by: Arabian-American Oil Company", Dhahran, Saudi Arabia, 1968.
33– Awad, N. "Settlement's of nomadic and semi-nomadic tripal groups in Middle East", Cairo, 1959.
34– Bergel, E. Egon, "Urban Sociology", McGraw-Hill Book Company, New York, 1955.
35– Berger, M. (ed.), "The Arab World", London, 1962.
36– Clark, Colin. "Population growth and Land use", Mc-Milan, London, 1968.
37– Clark, J.I., "Population geography of the developing countries", Pergamen, Oxford, 1971.
38– David, K. Boulton, Kathleen, G. Pickelt, "Migration and Social adjustment", Liverpool Univ. Press, 1974.
39– Finnie, D.H. "Recruitment and training of Labour in the Middle East Oil Industry". (M.E.J., Vol. 12), 1958.
40– G.A. Harrison, A.J. Boyce (eds.), "The Structure of Human Population", Clearendon Press, Oxford, 1972.
41– Henry Rosenfield, "From Peasantry to Wage Labour and Residual Peasantly: The Transformation of an Arab Village", in, "People and Cultures of the Middle East", New York, 1969, PP. 143–169.
42– Hitti, P.K. "The Arabs: A short History", Princeton, 1949.
43– Holler, J.E. "Population growth and Social change in the Middle East", Washington, 1964.
44– Issawi, C. Yaganah, M. "The Economics of the Middle Eastern Oil", London, 1962.
45– James M. Besher, "Urban Social Structure", The Free Press, New York, 1969.
46– Kirk, G.E. "Short History of the Middle East", 4th ed. London, Methuen, 1959.
47– Lipsky, G. "Saudi Arabia, Its People, Its Cultures", New Haven, 1965.
48– Louise, E. Sweet (ed.), People and Cultures of the Middle East", 2, Vol., New York, 1969.
49– Paul, R. Ehrlich (and others), "Human Ecology . . Problems and Solutions", San Francisco, 1973.

50– Pepplen, Bosh, P.G.N., "Nomadism on the Arabian Peninsula. A General Appraisal. (Tijds. Econ. Soc. Geog.), 1968.
51– Philip Regan, "Industrial Foundation and Community Progress", Harvard Business Rev. (Nov. Dec., 1952).
52– Ragheb, I. "Patterns of Urban growth in the Middle East", M.N., Bureau, Rev, of Technical assistance operations, and Bureau of Social Affairs, and Government of U.S.A., Working Paper, 8.
53– R.P. Beckinsale and J.M. Houston (eds.) "Urbanisation and its Problems", Oxford, 1970.
54– Sanger, R. "The Arabian Peninsula", Cornell, 1954.
55– T.G. Mc-Gee, "The Urbanisation Process in the Third World", London, 1971.
56– Twitchell, K.S., "Saudi Arabia . . with an account of development of its natural resources", Princeton, 1953.
59– UNESCO, "Cultural Patterns and Technical Changes", edited by: Margaret Mead, Paris, 1953.
58– U.N. Demographic Yearbook 1960–1976.
59– U.N. The International Yearbook and Statesmen's Who's Who, London, 1960–1976.